الاحصاءات الاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية

بدوي خليل مصطفى *

مقدمة

يحتل التخطيط أهمية مركزية في بناء الاقتصاد القومي وتطويره بما يحقق الاحتياجات الراهنة والمستقبلية ، ولكي تتمكن الدولة من ان تترجم استراتيجيتها التنموية الى اعمال ومشاريع ، لا بد لها من تقدير احتياجاتها وتوفير مستلزماتها المادية لاحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للارتفاع بمستوى الفرد والمجتمع وتوفير متطلباتهم الاساسية .

لذلك لا بد من توفير البيانات والمعلومات الاحصائية من نواحي النشاط الاقتصادي لاعداد الخطط . ومن الضروري الا يقتصر على تقديم النظريات والطرق الاحصائية وانما يتعين تقديم التطبيق العملي للاحصاء في المجالات المختلفة حتى يتسنى للمخططين الاستفادة من المؤشرات الاحصائية في رسم السياسة الاقتصادية . اذ تعد المعلومات الاحصائية بمثابة العمود الفقري لاعداد خطط التنمية ، كذلك فهي المرآة الصادقة لمدى ما حققته الدولة من انجازات في طريق التنمية .

ويهدف البحث الى عرض المبادىء النظرية الاساسية لأهم الاحصاءات الاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية وتحليلها واستخراج المؤشرات الاحصائية . لذا قسم البحث الى الفصول التالية :

الفصل الاول : السكان والقوة العاملة .

الفصل الثاني : احصاءات الانتاج الزراعي .

الفصل الثالث : احصاءات الاستهلاك .

الفصل الرابع : حسابات الدخل القومي .

* مدرس مساعد بكلية التجارة والاقتصاد ـ جامعة صنعاء .

وقد روعي في عرض الموضوعات بساطة وسهولة الاسلوب بحيث يتمكن القارىء من معرفة كيفية تطبيق مبادىء هذه الموضوعات واستخدامها بصورة علمية وتفسير النتائج بصورة سليمة .

واخيرا فان كل ما نرجوه هو أن تساهم هذه الدراسة الاحصائية التحليلية لبعض الاحصاءات الاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية في سد عجز المكتبة العربية لمؤلفات في الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، وان نكون قد وفقنا بهذا الجهد المتواضع في ان يجد طلاب العلم والمهتمون بدراسة الاحصاءات الاقتصادية معينا على تذليل ما يقابلونه من صعاب .

السكان والقوة العاملة

السكان هم « مجموع الافراد الاحياء داخل حدود وطن معين في فترة زمنية معينة سواء كانوا وطنيين أو أجانب » .

تعرف الاحصاءات السكانية بأنها « الدراسة الاحصائية للسكان وخصائصهم وتغيراتهم » . وتهدف الاحصاءات السكانية الى تحقيق الاغراض الاتية :

١ ــ قياس القوة البشرية .

٢ ــ تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الخدمات الصحية ومرافقها .

٣ ــ تخطيط البرامج التي تهدف الى استغلال الموارد البشرية استغلالا كاملا فعالا .

٤ ــ وضع سياسة لتوطين مشروعات التنمية الاقتصادية .

٥ ــ تقييم الخدمات التعليمية والتعرف على فعالية النظام التعليمي وتقدير العدد المنتظر تقدمه لمراحل التعليم المختلفة. ويعتبر تعداد السكان من أهم المصادر لتوفير بيانات دقيقة وتفصيلية عن حجم وتوزيع وتركيب السكان والقوة العاملة . **ويعرف تعداد السكان بأنه « عملية حصر وتجميع البيانات الشخصية والثقافية والصحية والاجتماعية والاقتصاد لكل الافراد الموجودين داخل حدود معينة وفي زمن معين » . ويتميز تعداد السكان بالمميزات الاساسية الاتية :**

١ ــ الشمولية : بمعنى شمول كل أفراد المجتمع دون حذف أو تكرار ، سواء كانوا مواطنين أو أجانب .

٢ ــ الدورية : بمعنى أن يجري التعداد على فترات منتظمة حتى يمكن اجراء المقارنات بين التعدادات المختلفة ، وفي الغالب يجري التعداد كل عشر سنوات ، وبعض الدول تجري تعداداتها كل خمس سنوات .

٣ ــ الاقليمية : بمعنى ان يغطي التعداد حدودا محدودة تحديدا دقيقا ،

وغالبا ما يتحدد الاقليم بالحدود السياسية للدولة .

٤ ــ الآنية : بمعنى أن تكون جميع البيانات عن لحظة زمنية واحدة محددة والتي يطلق عليها وقت التعداد .

وهناك طريقتان اساسيتان لاجراء التعداد ، هما :

أ ــ طريقة التعداد الفعلي : يتم التعداد بمقتضى هذه الطريقة عن طريق حصر السكان حسب مكان تواجدهم وقت التعداد ، سواء كان وجودهم فيها بصفة دائمة أو مؤقتة .

ب ــ طريقة التعداد النظري : يتم التعداد بمقتضى هذه الطريقة عن طريق حصر السكان حسب محال اقامتهم المعتادة .

تعداد السكان في الجمهورية العربية اليمنية :

قام الجهاز المركزي للتخطيط باجراء تعداد عام للمساكن والسكان في الجمهورية العربية اليمنية في فبراير عام ١٩٧٥ ، وهو أول مسح ديموغرافي واقتصادي واجتماعي للموارد البشرية . وقد شمل التعداد كافة اراض الجمهورية باستثناء مناطق قليلة . وكان وقت التعداد ليلة اول فبراير عام ١٩٧٥ . وكان الهدف من عملية التعداد العام للمساكن والسكان جمع معلومات عن خصائص المسكن وخصائص السكان الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية . **وقد كان هناك بعض عوامل اثرت في خطة جمع المعلومات ، وهي :**

أ ــ التشتت السكاني الشديد داخل عدد كبير من التجمعات الصغيرة .

ب ــ التقسيمات الادارية والقبلية .

ج ــ صعوبة الانتقال من مكان الى آخر .

د ــ ندرة العناصر البشرية المؤهلة لاجراء عملية العد خلال فترة زمنية قصيرة .

هـ ــ عدم توافر احصاءات سكانية سابقة .

وبناء على العوامل المؤثرة على خطة جمع المعلومات ، فقد أعدت خطة العمل على مرحلتين اولاهما مرحلة البحث الاستطلاعي التي تم خلالها جمع المعلومات التفصيلية عن التقسيمات الادارية والقبلية وتقدير التجمعات السكانية من مدن وقرى ومحلات تابعة لها ، بالاضافة الى تقديرات اولية عن عدد السكان فيها . وقد نفذت هذه المرحلة خلال الفترة من شهر ديسمبر ١٩٧٣ وحتى نهاية مارس ١٩٧٤ . وثانيتهما مرحلة الحصر الفعلي للمساكن والسكان ، واستغرقت عملية العد الفعلي عشرين يوما . ومما لا شك فيه ان هذه الفترة تعتبر فترة طويلة

بالقياس الى ما هو متعارف عليه حيث لا تتعدى هذه المدة عادة يوما أو يومين . ويعزى السبب في طول تلك الفترة الى العوامل سالفة الذكر .

وجدير بالذكر ان العد الفعلي لم يشمل المناطق الشمالية الشرقية من الجمهورية ، ورئي اجراء تعداد لمساكنها وسكانها باستخدام الصور الجوية المأخوذة عنها ، كذلك هناك سكان لم يشملوا بالعد لاعتبارات فنية منها خطأ أو اهمال عدد محدود جدا من العدادين ، علاوة على طول فترة العد . فان التحركات السكانية المعتادة التي تمت خلالها لا بد أن تكون قد أدت الى سقوط بعض الافراد والاسر من العد بسبب انتقالهم من مساكن في مناطق لم يأت دورها في العد الى مساكن في مناطق اخرى انتهى العد فيها ، وقد تجلى ذلك بشكل خاص في المدن الكبيرة . كما أن هناك اناثا لم يشملن بالعد لاعتبارات اجتماعية .

وتجدر الاشارة الى ان تعداد السكان في الجمهورية العربية اليمنية اقتصر على المواطنين اليمنيين فقط .

أ ــ النتائج العامة لتعداد السكان فبراير ١٩٧٥ : (١)

بلغ مجموع مواطني الجمهورية العربية اليمنية ليلة اول فبراير ١٩٧٥ (٦٤٩٢٥٣٥) نسمة ، وكان مجموع المواطنين اليمنيين الذين تم تسجيلهم في سجلات التعداد (٤٥٤٠٢٣٥) نسمة بنسبة (٩ر٦٩٪) من المجموع العام للسكان ، وكان مجموع سكان المناطق التي لم يشملها العدد (٢٩٤٥٠٠) نسمة بنسبة (٦ر٤٪) من المجموع العام للسكان ، ومجموع السكان الذين لم يشملهم العد لاعتبارات فنية (٢٦٠٠٠٠) نسمة بنسبة (٠ر٤٪) من المجموع العام للسكان ، ومجموع المواطنين اليمنيين المتواجدين خارج اليمن ليلة التعداد (١٢٣٤٠٠٠) نسمة بنسبة (١٩٪) من المجموع العام للسكان ، ومجموع الاناث اللاتي لم يشملن بالعد لاعتبارات اجتماعية (١٦٣٨٠٠) نسمة بنسبة (٥ر٢٪) من المجموع العام للسكان . اي ان مجموع المواطنين الموجودين داخل اليمن (٥٢٥٨٥٣٥) نسمة بنسبة (٨١٪) من مجموع السكان . وقد تم تقدير المهاجرين لمدة قصيرة ، وهم الافراد الذين يغادرون اليمن بصفة متكررة ولمدة تتراوح بين ستة شهور وسنة كاملة وذلك من أجل الحصول على دخول سريعة ثم يعودون لانفاقها على الاسرة واستثمارها داخل الوطن ، وبلغ مجموع هؤلاء الافراد (٧٤٠٤٠٠) نسمة وباضافة هذا الرقم الى مجموع المواطنين الموجودين داخل اليمن (المجتمع المقيم) يكون مجموع المواطنين الذين يمثلون المجتمع الدائم (٥٩٩٨٩٣٥) نسمة بنسبة (٤ر٩٢٪) من المجموع العام للسكان وبالتالي يكون (٦ر٧٪) من مجموع السكان يمثلون المواطنين الموجودين خارج اليمن بصفة مستديمة .

ب ــ تحليل النتائج النهائية لتعداد السكان فبراير ١٩٧٥ : (٢)

يستفاد من بيانات تعداد السكان في استخلاص المؤشرات التالية لكل نوعية من البيانات :

أولا ــ بيانات التوزيع الجغرافي :

١ ــ قياس الكثافة السكانية للجمهورية العربية اليمنية : وهو معدل عدد الاشخاص بالنسبة لكل كيلو متر مربع ، وتبلغ مساحة اليمن (١٣٥) الف كيلو متر مربع (٣) . ولحساب معدل الكثافة السكانية سوف نستخدم عدد سكان المجتمع المقيم وهو (٥٢٥٨٥٣٥) نسمة فنجد ان المعدل يساوي (٣٩) شخصا لكل كيلو متر مربع ، وهذا يعني ان هناك تشتتا سكانيا شديدا .

٢ ــ قياس كثافة السكن وهو معدل عدد الاشخاص بالنسبة للغرفة الواحدة . عدد الغرف بالجمهورية العربية اليمنية من بيانات تعداد المساكن فبراير ١٩٧٥ (٩٠٤١٤٩) غرفة . ولحساب معدل كثافة السكن نقسم عدد سكان المجتمع المقيم على مجموع عدد الغرف ، فنجد ان معدل كثافة السكن يساوي (٦) اشخاص لكل غرفة .

٣ ــ معدل النمو السنوي للسكان : لحساب معدل النمو السنوي للسكان في الجمهورية العربية اليمنية فاننا سوف نستخدم عدد السكان حسب تعداد السكان فبراير ١٩٧٥ وعدد السكان حسب التعداد التعاوني السكاني الذي قام به الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير في ابريل ١٩٨١ بهدف حصر السكان في مختلف انحاء الجمهورية لاجراء انتخابات هيئات التعاون الاهلي للتطوير . بلغ عدد السكان حسب التعداد السكاني للتعاون (٨٥٤٠١١٩) . فنجد ان معدل النمو السنوي للسكان بين التعدادين (٤ر٥٥٪) وهو معدل مرتفع اكثر من المعقول ولا يتفق مع الوضع السكاني لليمن . وقد يرجع سبب هذا الارتفاع في الزيادة السكانية اما الى قصور في تقدير عدد السكان في تعداد عام ١٩٧٥ واما الى المغالاة في تقدير هذا العدد في تعداد ١٩٨١ . لذا نرى ضرورة تركيز الجهود والتدقيق في التعداد المزمع اجراؤه عام ١٩٨٦م .

لذلك سنحاول تقدير معدل النمو السنوي للسكان . فنجد ان تقدير معدل الزيادة الطبيعية للسكان (يساوي الفرق بين معدلي المواليد والوفيات) في الجمهورية العربية اليمنية (٤) في عام ١٩٧٥ يتراوح بين (٩ر١ ــ ٩ر٢٪) سنويا ، وأن معدل النمو السكاني وهو معدل الزيادة الطبيعية مضافا اليه معدل صافي الهجرة لا بد وأن يكون ادنى من هذا الرقم لان ميزان الهجرة من والى اليمن ليس في صالحها حيث ان الهجرة الى اليمن في ذلك الوقت لم تكن ذات فعالية

كبيرة . وكذلك نجد انه من المؤشرات الاولية لمسح الخصوبة لعام ١٩٧٩ (٥) . ان معدل الزيادة الطبيعية لعام ١٩٧٩ (٣٪) وان معدل النمو السنوي للسكان لا بد وان يكون ادنى من هذا الرقم حيث ما يزال ميزان الهجـــرة ليس في صالـــح اليمن . لذا يمكن القول بان تقدير معدل النمو السنوي للسكان لن يقل بأي حـــال من الاحوال عن (٢ر٥٪) وذلك للاسباب التالية :

* ان التغييرات الكبيرة التي حدثت مؤخرا في الجمهورية العربية اليمنية من حيث استقرار الاوضاع وازدياد مشاريع التنمية والتطوير فانه من المتوقع ازدياد نسبة المهاجرين العائدين الى اليمن والذي من شأنه ان يرفع مستوى الخصوبة وكذلك ازدياد الهجرة الى اليمن نسبيا .

* ارتفاع المستويات الصحية بشكل عام وانتشار خدمات الرعاية الصحية الوقائية منها والعلاجية الذي من شأنه ان يخفض معدل الوفيات .

٤ ـــ معرفة التوزيع الجغرافي للسكان : ان غالبية السكان يعيشون فـــي المناطق الريفية ويشكلون حوالي (٨٩٪) من اجمالي السكان المسجلين ، ويتركز السكان الريفيون في الجزء الجنوبي والجزء الاوسط الغربي من البلاد حيث تتعرض منحدرات هذه الجبال الى امطار غزيرة ينتج عنها زراعة مكثفة فوق المدرجات . ويلاحظ ان سهل تهامة والمرتفعات الوسطى أقل كثافة في تركز سكان الريف ، أما المرتفعات الشرقية والتي تشمل ايضا الجزء الشمالي من البلاد فان التجمعـــات السكانية تتميز بالتشتت الكبير ، توجد هذه التجمعات فقط في الاودية المتفرقة حيث المطـــر اقل غزارة .

والجدول التالي يبين التوزيع النسبي للسكان المسجلين والكثافة السكانية حسب المحافظات :

المحافظـــــة	صنعاء	تعـز	الحديدة	اب	ذمار	حجة	صعدة	المحويت	البيضاء	مأرب
التوزيع النسبي ./.	١٨	١٩ر٣	١٤ر٨	١٧ر٤	١٠	٨ر٧	٣ر٥	٣ر٩	٣ر٥	٠ر٩
الكثافة السكانية	٤٠	٨٣	٥٠	١٢٣	٥٣	٤١	١٢	٨١	١٤	١

لذا نجد ان من ابرز مشاكل التوزيع السكاني في الجمهورية العربية اليمنية، تناثر السكان في عدد هائل من التجمعات الصغيرة ، ويعتبر هذا الوضع من اهـــم التحديات التي تواجه خطط التنمية ، حيث انه يجعل من تقديم القدر المعقول من الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير مرافق المياه النقية والطرق وغيرها امـــرا باهظ التكاليـــف .

ثانيا ــ بيانات التوزيع النوعي للسكان :

١ ــ قياس التركيب النوعي للسكان وذلك عن طريق حساب نسبة الجنس ، وهي تمثل عدد الاناث الى كل الف ذكر . وبحساب نسبة الجنس للجمهورية العربية اليمنية نجد انها (١٠٩٩) وهذا يعني ان عدد الاناث اكبر من عدد الذكور، ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى هجرة الذكور خارج اليمن . ويلاحظ ان نسبة الجنس في كل المحافظات قد زادت عن الالف فيما عدا محافظة الحديدة ، ويرجع ذلك الى ان الهجرة من هذه المحافظة الى خارج اليمن تعوض بهجرة اخرى اليها من المحافظات الاخرى أو من خارج اليمن .

٢ ــ حساب النسبة المئوية لكل نوع ، فنجد ان نسبة الاناث تمثل حوالي (٥٢ر٤ ٪) ونسبة الذكور حوالي (٤٧ر٦ ٪) ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الاناث عن الذكور بصفة رئيسية الى هجرة الذكور الى خارج اليمن . ويلاحظ ان تلك النسب تتفق تقريبا في كافة محافظات الجمهورية فيما عدا محافظة الحديدة حيث نجد ان نسبة الاناث (٤٩ر٦ ٪) ونسبة الذكور (٥٠ر٤ ٪) ويعزى ذلك الى النمو الاقتصادي الذي شهدته المحافظة بعد تطوير ميناء الحديدة مما ادى الى ظهور فرص عمل جديدة لابناء المحافظة واجتذاب المهاجرين اليها .

ثالثا ــ بيانات التوزيع العمري للسكان :

١ ــ التركيب العمري للسكان : ان التركيب العمري للسكان من ابرز الخصائص الديموجرافية حيث انه يميز شخصية هذا المجتمع ، فنمط التركيب العمري هو العامل الحاسم في تحديد وبلورة الكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية . فعليه يتوقف حجم العرض من القوى البشرية العاملة وبالتالي معدلات الاعالة ، وبه يتأثر الناتج المحلي والدخل القومي ومستوى المعيشة وانماط الاستهلاك للسلع والخدمات ، علاوة على انه العامل الاكثر تأثيرا في تحديد وقياس مستويات عوامل التغير السكاني .

ولدراسة التركيب العمري لسكان الجمهورية العربية اليمنية سنقوم بتلخيص الفئات العمرية للسكان المسجلين الى أربع فئات : فئة الاطفال (صفر ــ ٩) ــ فئة سن العمل الانتاجي (١٠ ــ ٤٤) ــ فئة سن العمل المتقدمة (٤٥ ــ ٦٤) ــ فئة الشيوخ (٦٥ سنة فاكثر) .

وجدير بالذكر انه من المعتاد ان تكون فئة سن العمل الانتاجي (١٥ ــ ٤٤) الا انه في الجمهورية العربية اليمنية فيسمح للاطفال من سن عشر سنوات ان يدخلوا سوق العمل . وعليه يتكون لدينا الجدول التالي :

فئات العمر / النوع	الذكـــور	الأنـاث	المجمـوع
صفر – ٩	٨ر٣٨٪	٦ر٣٤٪	٧ر٣٦٪
١٠ – ٤٤	٥ر٤٦٪	٩ر٥٠٪	٧ر٤٨٪
٤٥ – ٦٤	٥ر١١٪	٥ر١١٪	٥ر١١٪
٦٥ فأكثر	٣ر٢٪	٣ر٠٪	١ر٣٪

واضح ان عامل الهجرة في اليمن قد ادى الى اختـلاف التركيب العمـري للذكور عن الاناث ، فقد تسبب في ارتفاع نسبة الاطفال الذكور ونقص نسبة سن العمل الانتاجي الذكور وارتفاعها في الاناث . أما بالنسبة للشيوخ فقد قلبت الهجرة الصورة من نسبة يفترض ان تكون اعلى للاناث الى نسبة ادنى .

ويلاحظ ان فئة سن العمل الانتاجي هي أعلى نسبة وذلك راجع الى دخول الاطفال من سن العاشرة الى سوق العمل . حيث انه لو حسبنا نسبة سن العمل الانتاجي (١٥ ــ ٤٤) لوجدناها حوالي (٢ر٣٦٪) لمجموع السكان المسجلين وان نسبة الاطفال الاقل من ١٥ سنة حوالي (٢ر٤٩٪) من مجموع السكان المسجلين.

٢ ــ بحث العمالة والبطالة للسكان : نسبة العمالة هي عبارة عن قسمـة عدد المشتغلين وقت التعداد على عدد افراد القوة العاملة وقت التعداد مضروبا في (١٠٠) ، وتكون نسبة البطالة (١٠٠) ناقصا نسبة العمالة . وبحسـاب نسبة العمالة والبطالة في الجمهورية العربية اليمنية لكل السكان ولكل نوع نجدها كمـا يلـي :

النسبة / النوع	الذكـور	الأنـاث	المجمـوع
العمالـــة	٧ر٩٣٪	٨ر٩٤٪	٨ر٩٣٪
البطالـــة	٣ر٦٪	٢ر٥٪	٢ر٦٪

واضح ان السبب في ارتفاع نسبة العمالة في الاناث يرجع الى هجرة الذكور الى خارج اليمن .

٣ ــ حساب متوسط السن : بحساب متوسط السن لكل السكان ولكـل نـوع نجـد أن :

متوسط سن الذكور (١ر٢٢) سنة ــ متوسط سن الاناث (٧ر٢٣) سنة ــ متوسط سن مجموع السكان (٩ر٢٢) سنة ويرجع السبب في ارتفاع متوسط سن الاناث عن الذكور الى ان عدد الاناث اكبر من عدد الذكور بسبب هجرة الذكور الى

الخارج . وبصفة عامة يمكن القول بان السمة الغالبة على السكان بأنه مجتمع شبابي .

رابعا ــ بيانات الحالة التعليمية للسكان :

تم تبويب السكان لمن سنهم عشر سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية .

١ ــ ان التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية كما يلي :

الحالة التعليمية / الجنس	الذكور ٪	الأناث ٪	المجموع ٪
أمي	٦٥ر٣	٩٧ر٧	٨٢ر٩
يقرأ فقط	١٠ر٨	٧ر٠	٥ر٣
يقرأ ويكتب	٢١ر٧	١ر٣	١٠ر٦
ابتدائية	١ر١	٢ر٠	٦ر٠
ابتدائية	٦ر٠	٠ر٠٥	٣ر٠
ثانوية	٤ر٠	٠ر٠٣	٢ر٠
جامعية	٢ر٠	٠ر٠٢	١ر٠

يلاحظ ان نسبة الاميين عالية ، ويرجع ذلك بصفة اساسية الى أن المجتمع اليمني عاش طوال فترة حكم الامامة بدون تعليم ، ولم يبدأ الاهتمام بالتعليم الا بعد ثورة السادس والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٦٢ . كما يلاحظ ان نسبة الاميين في الاناث كبيرة ويرجع ذلك الى العادات والتقاليد التي تمنع الاناث من التعليم ، ويرجع السبب في انخفاض نسبة التعليم الجامعي الى أن جامعة صنعاء انشئت في عام ٧٠ / ١٩٧١ .

٢ ــ نسبة الاميين (١٠ سنوات فاكثر) الى مجموع السكان :

فئة الاميين تشمل الاميين والذين يقرأون فقط وذلك تمشيا مع التعريفات الدولية . فنجد أن :

أ ــ نسبة الاميين الى السكان : للذكور (٢٢٪) ــ للاناث (٣٤٪) ــ لكل السكان (٥٧٪) .

ب ــ نسبة الاميين المتعلمين : للذكور (٣١٨٪) ــ للاناث (٦٢٧٨٪) ــ لكل السكان (٧٤٧٪) .

خامسا ــ بيانات الحالة الزواجية للسكان :

١ ــ التوزيع النسبي للسكان (١٠ سنوات فاكثر) حسب الحالة الزواجية كما يلي :

يرجع السبب في جعل توزيع السكان حسب الحالة الزواجية يبدأ من سن عشر سنوات انه في المجتمع اليمني يسمح بالزواج المبكر ولا يوجد تحديد لبداية سن الزواج للذكور والاناث كما هو متبع في البلاد الاخرى ففي جمهورية مصر العربية يحدد القانون بداية سن الزواج للاناث (١٦ سنة) وللذكور (١٨ سنة) .

الحالة الزواجية / النوع	الذكور ٪	الأناث ٪	المجموع ٪
أعزب (لم يتزوج أبدا)	٣٥ر٥	٢٢ر٦	٢٩ر٠
متـــزوج	٥٧ر٢	٦٣ر٢	٦١ر٣
مطلـــــق	١ر٢	٢ر١	١ر٧
أرمـــــل	٣ر١	١٢ر١	٨ر٠

يلاحظ أن نسبة المتزوجات أعلى من نسبة المتزوجين بالرغم من انه في الاحوال العادية تتساوى النسبتان ، ويمكن ان يرجع ذلك الى تعدد الزوجات علاوة على وجود بعض المتزوجين الذكور خارج اليمن وقت التعداد مع بقاء زوجاتهم في اليمن . وأن نسبة المطلقات أعلى من نسبة المطلقين ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى أن الذكور أسرع في زواجهم التالي للطلاق من الاناث . ويعزى السبب في زيادة نسبة الترمل في الاناث الى زيادة متوسط عمر الاناث عن متوسط الذكور ، بالاضافة الى أن الذكور أسرع في زواجهم التالي للترمل عن الاناث . بينما نجد ان نسبة لم يتزوج ابدا في الاناث اصغر منها في الذكور ، ويرجع ذلك الى العادات والتقاليد في تزويج الاناث في سكن مبكرة ، بالاضافة الى المغالاة في المهور مما يجعل الذكور يعزفون عن الزواج المبكر حيث تبين أن متوسط سن الزواج عند الاناث حوالي (١٩) سنة ومتوسط سن الزواج عند الذكور حوالي (٢٣) سنة .

٢ ــ أن توزيع المتزوجين الذكور حسب عدد الزوجات كما يلي :

عدد الزوجات	النسبة المئوية ٪
زوجة واحدة	٩٥ر٣١
زوجتان	٤ر٣٧
ثلاث زوجات	٠ر٢٨
أربع زوجات	٠ر٠٤

وهذا يعني أن مجتمع الجمهورية العربية اليمنية لايتصف بظاهرة تعدد الزوجات حيث تصل نسبة المتزوجين بأكثر من زوجة واحدة تبلغ (٤ر٦٩ ٪) من مجموع المتزوجين الذكور ، ويمكن ان يرجع ذلك الى ارتفاع المهور والتكاليف الباهظة التي يتحملها الزوج لاتمام الزواج .

سادسا : بيانات النشاط الاقتصادي للسكان :

تعتبر دراسة توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي من اكثر الموضوعات اهمية في الدراسات الديمغرافية ، لما لها من علاقة وثيقة بوضع السياسات والخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقبل دراسة مدى الاستفادة من بيانات النشاط الاقتصادي للسكان سنورد مفاهيم القوة البشرية والقوة العاملة وذلك لارتباطهما بتحليل البيانات .

١ ــ القوة البشرية هي مجموع السكان داخل حدود عمرية معينة مطروحا منهم الافراد غير القادرين على العمل اما بحكم سنهم كالاطفال والشيوخ ، واما بحكم اوضاعهم الصحية او الاجتماعية كالمرضى وذوي العاهات المستديمة ونزلاء السجون . ويتم تحديد القوة البشرية بين حدين ادنى وأعلى من العمر ، ولا يوجد في الواقع عرف او اتفاق دولي حول الحدين للعمر ، غير ان معظم الدول المتقدمة يعتبر أن كل من يتراوح عمره بين ١٥ ــ ٦٤ سنة ضمن افراد القوة البشرية ما لم يكن قادرا على العمل ، ولكن مثل هذا التحديد لا يتفق مع اوضاع الكثير من الدول النامية التي يدخل فيها الاطفال سوق العمل في سن مبكرة ويستمر الشيوخ في العمل الى ما بعد من الرابعة والستين . وفي الجمهورية العربية اليمنية فان القوة البشرية هي مجموع السكان الذين تبلغ اعمارهم عشر سنوات فأكثر مطروحا منهم غير القادرين على العمل .

٢ ــ القوة العاملة وهي جميع الافراد في سن العمل القادرين على العمل ويزاولونه فعلا او يبحثون عنه ولا يجدونه ، وتنحصر داخل قوة العمل فئتان هما :

أ ــ المشتغلون : هم الافراد القادرون على العمل ويؤدون عملا مثمرا فعلا . وفي الجمهورية العربية اليمنية عرف المشتغلون بانهم العاملون طول الوقت او بعض الوقت بشرط ان يكونوا قد عملوا لمدة ثلاث ساعات على الاقل في اليوم السابق لزيارة العداد لهم في فبراير ١٩٧٥ .

ب ــ المتعطلون : هم الافراد الذين في سن العمل ويقدرون عليه أو يبحثون عنه ولا يجدونه . وفي اليمن عرف المتعطلون بانهم القادرون على العمل والباحثون عنه حتى اليوم السابق لزيارة العداد ، بشرط الا يكونوا منخرطين في اي عمل لمدة تزيد عن ثلاث ساعات يوميا .

٣ ــ خارج قوة العمل هي جزء من القوة البشرية التي لا ترغب أو لا تستطيع الدخول في سوق العمل في زمن معين . وفي الجمهورية العربية اليمنية عد خارج قوة العمل الذين يقومون بانشطة لا تساهم مباشرة في انتاج السلع الاقتصادية والخدمات .

وتجدر الاشارة الى أن زيادة نسبة قوة العمل في المجتمع تعني زيادة الانتاج . وهذا دليل على رقي وتقدم الشعب ، ونقص نسبة قوة العمل قد ترجع الى ارتفاع الحد الادنى لسن العمل لاعطاء الصغار فرصة الاعداد الكافي او الى خفض سن التقاعد لتوفير الراحة للشيوخ . لذلك تهدف الدول على المحافظة على القوة البشرية (قوة العمل زائدا خارج قوة العمل) بكافة السبل المتوفرة لديها لاستغلالها في التنمية الاقتصادية .

من بيانات النشاط الاقتصادي للسكان المسجلين بسجلات التعدادات نجد :

١ ــ ان السكان يتوزعون على القوة البشرية وخارج القوة البشرية لكل السكان ولكلا الجنسين كما يلي :

كل السكان : القوة البشرية (٣ر٦٤٪) ــ خارج القوة البشرية (٧ر٣٥٪).

الذكور : القوة البشرية (٩ر٦١٪) ــ خارج القوة البشرية (١ر٣٨٪) .

الاناث : القوة البشرية (٥ر٦٦٪) ــ خارج القوة البشرية (٥ر٣٣٪) .

ويعزى السبب في ارتفاع نسبة القوة البشرية للاناث عنها للذكور الى ارتفاع نسبة الاناث في السكان عن نسبة الذكور ، والراجع الى الهجرة لخارج اليمن .

٢ ــ ان مجموع القوة البشرية تتوزع كما يلي :

كل السكان : قوة العمل (٨ر٣٨ ٪) ــ خارج قوة العمل (٢ر٦١ ٪) .

الذكور : قوة العمل (٧ر٧٤ ٪) ــ خارج قوة العمل (٣ر٢٥ ٪) .

الاناث : قوة العمل (٤ر٨ ٪) ــ خارج قوة العمل (٦ر٩١ ٪) .

وتعتبر نسبة قوة العمل لكل السكان صغيرة ، مما يعني أن معدل مساهمة القوة العاملة في النشاط الاقتصادي ضئيلة ، ويرجع ذلك الى الهجرة خارج اليمن وأغلبهم من العمال المنتجين . ويعزى السبب لصغر نسبة قوة العمل في الاناث الى العادات والتقاليد التي لا تشجع على تشغيل الاناث .

وبحساب نسبة كل من قوة العمل وخارج قوة العمل الى مجموع السكان نجدها كما يلي :

كل السكان : قوة العمل (٩ر٢٤ ٪) ــ خارج قوة العمل (٤ر٣٩ ٪) .

الذكور : قوة العمل (٣ر٤٦ ٪) ــ خارج قوة العمل (٦ر١٥ ٪) .

الاناث : قوة العمل (٧ر٥ ٪) ــ خارج قوة العمل (٩ر٦٠ ٪) .

ويرجع عدم التناسب بين الجنسين من حيث قوة العمل الى أن غالبية الاناث من الزوجات ربات البيوت ، حيث ان تلك الاعمال لا تساهم مباشرة في انتاج السلع الاقتصادية والخدمات .

٣ ــ أن مجموع قوة العمل تتوزع كما يلي :

كل السكان : المشتغلين (٩٣ر٨ ٪) ــ المتعطلين (٦ر٢ ٪) .

الذكور : المشتغلين (٩٣ر٧ ٪) ــ المتعطلين (٦ر٣ ٪) .

الاناث : المشتغلين (٩٤ر٨ ٪) ــ المتعطلين (٥ر٢ ٪) .

ومن الملاحظ أن نسبة المتعطلين تعتبر كبيرة نسبيا خصوصا في اليمن حيث الطلب متزايد على اليد العاملة ، ويرجع ذلك الى حتمية تعطل بعض الافراد خاصة أولئك الذين يعملون موسميا او على اساس المياومة ، كما لا بد وان يرجع قسم منها الى دوران العمل ومعدلاته التي ترجع ان تكون عالية ومن ناحية أخرى فان وقت التعداد السكاني يعتبر فترة ركود بالنسبة لكثير من المواسم الزراعية .

وبقياس نسبة المشتغلين والمتعطلين الى مجموع القوة البشرية نجد أن :

كل السكان : المشتغلين (٣٦ر٤ ٪) ــ المتعطلين (٢ر٤ ٪) .

الذكور : المشتغلين (٧٠ر٠ ٪) ــ المتعطلين (٤ر٧ ٪) .

الاناث : المشتغلين (٧ر٩ ٪) ــ المتعطلين (٥ر٠ ٪) .

وكما سبق القول فان السبب في انخفاض نسبة المشتغلين في الاناث ترجع الى أن المراة اليمنية لم تدخل سوق العمل الا منذ فترة وجيزة .

٤ ــ أن مجموع خارج قوة العمل يتوزعون كما يلي :

كل السكان : مكتفي (٨٨ر٤ ٪) ــ طلبة (٦ر٥ ٪) ــ غير قادر على العمل (٥ر١ ٪) .

الذكور : مكتفي (٥٥ر٠ ٪) ــ طلبة (٣٠ر٠ ٪) ــ غير قادر على العمل (١٥ر٠ ٪) .

الاناث : مكتفي (٩٦ر٢ ٪) ــ طلبة (١ر٠ ٪) ــ غير قادر على العمل (٢ر٨ ٪) .

وبقياس خارج قوة العمل حسب تقسيمها الى مجموع القوة البشرية نجد أن:

كل السكان : مكتفي (٥٤ر١ ٪) ــ طلبة (٤ر٠ ٪) ــ غير قادر على العمل (٣ر١ ٪) .

الذكور : (١٣ر٩ ٪) ــ طلبة (٧ر٦ ٪) ــ غير قادر على العمل (٣ر٨ ٪) .

الاناث : مكتفي (٨٨ر١ ٪) ــ طلبة (٠ر٩ ٪) ــ غير قادر على العمل (٢ر٦ ٪) .

أن نسبة الطلبة المتفرغين للتعليم تعتبر صغيرة ويرجع ذلك للزواج المبكر وما يستوجبه من الاعباء العائلية مما يدعوهم الى دخول سوق العمل وعدم تفرغهم للتعليم ، وأما بالنسبة للاناث فيرجع ذلك الى العادات والتقاليد التي لا تشجع على تعليم الفتاة اليمنية . ويرجع السبب في ارتفاع نسبة المكتفين في الاناث الى أن المراة اليمنية لم تدخل سوق العمل الا منذ فترة وجيزة وبالتالي فانها بكنف زوجها أو اسرتها .

٥ ــ قياس الاعالة الاقتصادية ، وهو مقياس بديل للحجم النسبي للقوة العاملة في المجتمع « **ويعرف بأنه عدد الافراد الغير منتجين في المجتمع لكل مائة من الافراد المنتجين** » . وهو بذلك يعبر عن العبء الملقى على كاهل الفئة المنتجة من قبل الفئة المستهلكة . ولحساب هذا المعدل في الجمهورية العربية اليمنية فقد اعتبرت الفئة غير المنتجة هم السكان اقل من عشر سنوات زائدا غير القادرين على العمل ، والفئة المنتجة هم افراد القوة العاملة . وبحساب نسبة الاعالة الاقتصادية لكل السكان نجد أنها تساوي (١٥٨) وهذا يعني أن هناك (١٥٨) شخص معالين اقتصاديا من قبل كل مائة من أفراد القوة العاملة .

٦ ــ أن توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية (تعني توزيع العمال طبقا لوضع العامل في المنشأة بالنسبة للاخرين) كما يلي : صبي بدون أجر (٢ر٠ ٪) ــ يعمل لدى الاسرة بدون أجر (١٩ر٤٢ ٪) ــ مستخدم بأجر (٣٤ر٥٢ ٪) ــ يعمل لحسابه (٤٠ر٨٨ ٪) ــ صاحب عمل (٤ر٩٨ ٪) .

فمن الملاحظ أن الذين يعملون لحسابهم الخاص بالاضافة الى الذين يعملون لدى الاسرة بدون أجر تمثل نسبتهم (٦٠ ٪) من القوة العاملة ، وهذه سمة سائدة في المجتمعات النامية حيث نجد أن معظم الانشطة الاقتصادية تمارس من خلال مؤسسات اسرية صغيرة مثل المحلات والمتاجر الصغيرة ، وفي الجمهورية العربية اليمنية على وجه الخصوص حيث يغلب النشاط الزراعي وتتميز الملكية بالتفتت تسود المؤسسات الصغيرة التي تتطلب راس مال أقل وتكنولوجيا أقل ويمكن ادارتها بواسطة أفراد الاسرة . ومما يسهل انتشار هذه الظاهرة أن العمالة اللازمة لادارة مثل هذه المؤسسات الصغيرة لا تتطلب تعليما عاليا وتحتاج لاقل قدر من التدريب ، وهو ما يناسب ظروف اليمن تماما .

٧ ــ أن قوة العمل حسب المهنة (يعني توزيع العاملين حسب نوع الاعمال التي يؤدونها) كما يلي :

عمال الانتاج وعمال تشغيل وسائل النقل والشقاة (١٢ر٦ ٪) ــ عمال الزراعة (٧٢ر٠ ٪) ــ المشتغلون بالخدمات (٤ر٩ ٪) ــ المشتغلون باعمال البيع

(٤ر٨ ٪) ــ المشتغلون بالاعمال الكتابية (١ر١ ٪) ــ المشتغلون بالاعمال الادارية (٥ر٠ ٪) ــ المهنيون والفنيون (١ر٤ ٪) .

ومن الملاحظ ان مهنة الزراعة تحتل المرتبة الاولى وهي السمة الغالبة في المجتمعات النامية التي تعتبر الزراعة النشاط الرئيسي لها .

٨ ــ ان قوة العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (يعني توزيع العاملين حسب نوع نشاط المنشأة التي ينتمون اليها) كما يلي : الزراعة والغابات والصيد (٤٦ر٧٥ ٪) ــ المناجم والمحاجر (٠٥ر ٪) ــ الصناعات التحويلية (٠٨ر٣ ٪) ــ الكهرباء والغاز والمياه (١٤ر٠ ٪) ــ التشييد والبناء (٧٦ر٤ ٪) ــ تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق (٢٧ر٦ ٪) ــ النقل والمواصلات (٢٥ر٢ ٪) ــ المال والتأمين (١٩ر٠ ٪) ــ الخدمات الجماعية والاجتماعية (٨ر٧ ٪) .

واضح ان قطاع الزراعة يحتل المرتبة الاولى ، وهذه سمة مشتركة في معظم الدول النامية ، ويصبح هدف السياسة الاقتصادية في تلك الدول تحويل جزء من القوة العاملة بالزراعة الى الانشطة الاقتصادية الاخرى خاصة الصناعة ، وذلك بغرض زيادة الدخل القومي والتغلب على مشاكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي .

٩ ــ عند تحليل معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي لقطاعات مختلفة من المجتمع ، يجب ان يؤخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر في أبعاد القوة العاملة لهذه القطاعات حيث ان حجم وتركيب ونمو قوة العمل يتحدد بشكل التوزيع العمري والنوعي للسكان . ولحساب تأثير العمر والنوع على قوة العمل نقوم بحساب معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي للفئات العمرية المختلفة من العلاقة التالية :

$$\text{معدل المساهمة للفئة العمرية} = \frac{\text{عدد الافراد المنتجين في تلك الفئة العمرية}}{\text{عدد الافراد الكلي لنفس الفئة العمرية}} \times ١٠٠$$

وبحساب تلك المعدلات للفئات العمرية المختلفة لكل السكان ولكلا النوعين نجد أن :

الفئة العمرية	ذكور	اناث	المجموع	الفئة العمرية	ذكور	أناث	المجموع
١٠ – ١٤	٣٠ر٨	٧١ر٨	٢٠ر٦	٤٥ – ٤٩	٩٤ر٩	١٠ر٩	٤٨ر١
١٥ – ١٩	٦٨ر٨	٩٥ر٨	٣٦ر٠	٥٠ – ٥٤	٩١ر٥	٧ر٦٢	٤٨ر٣
٢٠ – ٢٤	٦٩ر٦	٧٣ر٧	٣٩ر٦	٥٥ – ٥٩	٨٨ر٢	٦ر٧١	٤١ر٧
٢٥ – ٢٩	٩٤ر٧	٧٤ر٧	٤٢ر٢	٦٠ – ٦٤	٧٩ر٩	٥ر٦٨	٤٠ر٥
٣٠ – ٣٤	٩٥ر٩	٠٤ر٩	٤٨ر٢	٦٥ – ٦٩	٥٨ر١	٤ر٥٨	٢٩ر٩
٣٥ – ٣٩	٩٦ر٢	١٣ر١٠	٤٨ر٩	٧٠ – ٧٤	٣٥ر٧	٢ر٨٨	١٨ر٥
٤٠ – ٤٤	٩٥ر٦	٤٣ر٩	٥٠ر٥	٧٥ فأكثر	٢١ر٠	٢ر٨٥	١١ر٠

واضح أن معدل النشاط للفئة (١٠ ــ ١٤) يعتبر عاليا نوعا ما حيث أن الصبية يدخلون سوق العمل مبكرا ، ونجد ان المعدل في الانخفاض من الفئة العمرية (١٥ ــ ٦٩) حيث يكون الاشتراك في النشاط الاقتصادي اقل ما يمكن ، ولكنه يعني دخول الشيوخ سوق العمل حتى بعد سن الاحالة أو التقاعد ، وهذا يرجع الى عدة عوامل اقتصادية واجتماعية تنفرد بها الجمهورية العربية اليمنية .

١٠ ــ أن توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي وتوزيعهم حسب الحالة التعليمية لها تأثير مباشر على سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية، فاحتمال انخراط الفرد في الانشطة الاقتصادية في فترات حياته المختلفة يرتبط تماما بالمرحلة التعليمية التي أكملها الفرد . وبالنسبة للدولة بشكل عام فان التقلص أو التوسع في النظام التعليمي له تأثير مباشر على زيادة أو انخفاض معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي بالنسبة لمن هم في سن التعليم .

ونجد ان قوة العمل تتوزع حسب الحالة التعليمية كما يلي : أمي (١ر٧٢ ٪) ــ يقرأ فقط (٣ر٩ ٪) ــ يقرأ ويكتب (٤ر١٧ ٪) ــ ابتدائية (٣ر٠ ٪) ــ اعدادية (٣ر٠ ٪) ــ ثانوية (٣ر٠ ٪) ــ جامعة (٣ر٠ ٪) .

وتجدر الاشارة الى أن تصنيف قوة العمل حسب المهنة وعلى المستوى التعليمي يوفر معرفة اكبر بخصائص القوة العاملة والذي يفيد كثيرا في وضع سياسات التنمية المناسبة .

ونجد أن توزيع قوة العمل حسب المهنة وعلى المستوى التعليمي كما يلي :

المهنة / الحالة التعليمية	فنيون ومهنيون ٪	اداريون ٪	كتابيون ٪	عمال بيع ٪	عمال الخدمات ٪	عمال الزراعة ٪	عمال الانتاج والشقاة ٪
أمي	٥٩ر٤	٨ر٧	١٢ر١	٥٢ر٦	٦٠ر٧	٧٧ر٤٣٨	٦٧ر٧
يقرأ فقط	٦ر٦	٢ر٢	٢ر٣	٨ر٠	٧ر٠	٩ر٨٤٢	٧ر٤
يقرأ ويكتب	٢٣ر٠	٥٥ر٦	٥٨ر٩	٣٧ر٧	٢٩ر٤	١٢ر٦٧١	٢٣ر٧
ابتدائية	٢ر٣	٢ر٣	٥ر٢	٧ر٠	٧ر٠	٠ر٠٣١	٦ر٠
اعدادية	٢ر٣	٦ر٥	٨ر٩	٥ر٠	٧ر٠	٠ر٠١٠	٣ر٠
ثانوية	٢ر٩	١٤ر٣	٩ر٣	٤ر٠	١ر١	٠ر٠٠٦	٢ر٠
جامعية	٣ر٥	١٠ر٤	٣ر٣	١ر٠	٤ر٠	٠ر٠٠٢	١ر٠

يلاحظ ان المهن التي تتميز بانخفاض نسبة الاميين بها هي : الاداريون والكتابيون ، ويرجع ذلك الى طبيعة هذه المهن ، وأن توزيع قوة العمل على المستويات التعليمية المختلفة فيها أكثر انتشارا من توزيعها بالنسبة للمجموعات المهنية الاخرى . كما يلاحظ أن الامية تتركز في المجموعات المهنية الاتية : عمال الزراعة ــ عمال الانتاج والشقاة ــ الفنيون والمهنيون ــ عمال الخدمات ــ عمال البيع ، لذا يجب ان تركز الجهود لرفع المستوى التعليمي لافراد القوة العاملة .

١١ ــ الحالة الزواجية من الخصائص التي تؤثر على النشاط الاقتصادي للفرد والمجتمع ، فالتغيرات التي تحدث في الحالة الزواجية للفرد لها تأثيرات قوية على دخول او خروج الفرد من قوة العمل ، ونتيجة لذلك فان الافراد يدخلون سوق العمل في أعمار متفاوتة والبعض الاخر يدخل سوق العمل عدة مرات في حياتهم . لذا فان تصنيف قوة العمل حسب الحالة الزواجية يمكننا من حساب معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي للفئات الزواجية المختلفة وبالتالي دراسة تأثير الحالة الزواجية على النشاط الاقتصادي لقوة العمل .

ونجد ان توزيع قوة العمل حسب الحالة الزواجية كما يلي :

قوة العمل / الحالة الزواجية	لم يتزوج أبدا ٪	متزوج ٪	مطلق ٪	أرمل ٪
مشتغل	٢٣ر٤	٧١	١ر٦	٤ر٠
متعطل سبق له العمل	١٥ر٠	٧٦ر١	٢ر٦	٦ر٣
متعطل لم يسبق له العمل	٦٣ر٧	٣٠ر٣	١ر٦	٤ر٦
مجموع قوة العمل	٢٤ر٣	٧٠ر٠	١ر٦	٤ر١

وبحساب معدلات المساهمة للحالة الزواجية في النشاط الاقتصادي نجد أن :
معدل مساهمة المتزوجين (٣ر٤٤) ـــ معدل مساهمة المطلقين (١ر٣٧) ـــ معدل مساهمة لم يتزوج ابدا (٥ر٣٢) ـــ معدل مساهمة الارامل (٨ر١٩) .

وتجدر الاشارة الى أنه اذا أمكن تصنيف القوة العاملة حسب الحالة الزواجية والنوع فان ذلك يكون أكثر فائدة للتعرف على العلاقة بين متغير الحالة الزواجية وبين النشاط الاقتصادي ، حيث ان احتمال الاشتراك في الانشطة الاقتصادية يختلف معنويا بين الذكور والاناث ، ولكن البيانات اللازمة لذلك غير متاحة في الوقت الحاضر .

ان التعداد العام للسكان للجمهورية العربية اليمنية في فبراير ١٩٧٥ هو أول تعداد يجري في اليمن لجمع الخصائص الديمغرافية عن السكان ، ولذا فهو يعتبر احدى اللبنات الاساسية اللازمة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية العربية اليمنية . وتشكل معلومات هذا التعداد الان أهم وثيقة علمية عن المجتمع اليمني ، وسيعتمد عليها المخططون حتى يجري التعداد السكاني الثاني المزمع اجراؤه في عام ١٩٨٦ . حيث ان التعداد السكاني التعاوني الذي أجري في أبريل ١٩٨١ كان لغرض حصر السكان تمهيدا لانتخابات جمعيات هيئات التعاون الاهلي للتطوير بمختلف انحاء الجمهورية وبالتالي فان هذا التعداد لم يجمع بيانات تفصيلية عن الخصائص الديموجرافية للسكان بل حصر السكان حسب المحافظات والنوع فقط ، لذا فيمكن القول بان التعداد السكاني التعاوني أبريل ١٩٨١ لا يمكن ان يكون تعدادا بالمعنى المفهوم .

وفي النهاية نهيب بالجهات المسئولة عن اجراء التعداد السكاني الثاني في الجمهورية العربية اليمنية ان تتلافى القصور الذي صاحب اجراء تعداد السكان الاول فبراير ١٩٧٥ ، وتعمل على جمع بيانات تفصيلية أكثر حتى تكون ذات فائدة جليلة لرسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

احصاءات الانتـــاج الزراعـــي

يعرف الانتاج الزراعي بانه « عبارة عن كل ما ينتج من النشاط الزراعي » . وتعرف احصاءات الانتاج الزراعي بأنها « الدراسة الاحصائية للانتاج الزراعي واقتصادياته والتغيرات التي تطرأ عليه » .

وتهدف احصاءات الانتاج الزراعي الى معرفة :

١ ــ انواع المحاصيل الزراعية المنتجة .

٢ ــ كمية الغلة الناتجة من كل محصول وقيمتها .

٣ ــ المساحات المزروعة من الاراضي والمساحات المستصلحة او التي تحت الاصلاح .

٤ ــ عدد المشتغلين في الزراعة .

٥ ــ العدد والآلات المستخدمة في الانتاج الزراعي وتكاليف هذا الانتاج .

وهناك نوعان رئيسيان من احصاءات الانتاج الزراعي همـــا : التعـــداد الزراعي ، والاحصاءات الدورية .

اولا ــ التعـــداد الزراعي :

يعرف التعداد الزراعي بأنه « حصر شامل لموارد الثروة الزراعية والحيوانية وما تغله هذه الثروة من انتاج الدولة في خلال فترة زمنية معينة » . ويجري التعداد الزراعي عادة كل عشر سنوات ، ويتم اجراؤه في نطاق جميع الاراضي الداخلة في الزمام سواء منها المزروع او البور او المنافع والاراضي الواقعة خارج الزمام أيضا، ووحدة العد في التعداد الزراعي هي المزرعة او الحيازة باعتبارهما الوحدة الانتاجية الزراعية ، وفترة العد في التعداد الزراعي تتحدد بسنة كاملة على اعتبار أن الانتاج الزراعي يتم على مدار سنة ، والتعداد الزراعي يشمل المنتجات الزراعية الغير قابلة للتغير في الفترة القصيرة .

وتفيد بيانات التعداد الزراعي في :

١ ــ ايضاح انواع الحيازات وفئات مساحتها واساليب استغلالها وانواع المحاصيل والفواكه والاشجار وانواع الحيوانات الزراعية .

٢ ــ التوزيع الجغرافي للحيازات وخصائص الحيازات بكل وحدة وما يميزها عن غيرها من الوحدات .

المجالات . لذا كانت الحاجة الماسة الى الاحصاءات الزراعية الدقيقة سواء كانت جارية أو في شكل تعداد يعني بالتركيب الزراعي العام لدفع التطور الزراعي الى الامام وفي اصدار القرارات الهامة لمسيرة الاقتصاد اليمني .

ا ــ التعــداد الزراعي :

تنوي الجمهورية العربية اليمنية القيام بأول تعداد زراعي شامل في عام ١٩٨٦ ، لذلك رأت وزارة الزراعة والثروة السمكية اجراء تجربة للتعداد تختبــر فيها الطرق المختلفة التي تساهم في وضع خطة التعداد الزراعي الشامل . فقامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بسلسلة تعدادات زراعية تمت في المحافظات منذ عام ١٩٧٨ للحصول على بيانات احصائية أساسية عن القطاع الزراعي مبنية على بحوث ميدانية أخذت فيها المعلومات من القرى والمزارعين ، وهي ان لم تكن قــد أجريت في سنة زراعية واحدة كما هو متبع عادة في تنفيذ التعداد الزراعي الا أن نتائجها تفي بالاحتياجات الملحة للبيانات . وقد جرى التعداد في كافة المحافظــات مبتدئا بمحافظة ذمار (عن الموسم الزراعي ٧٨/٧٧) ثم الحديدة وحجة والمحويت (عن الموسم الزراعي ٧٩/٧٨) ثم تعز واب (عن الموسم الزراعي ٨٠/٧٩) ثــم صعدة والبيضاء (عن الموسم الزراعي ٨١/٨٠) ثم صنعاء (عن الموسم الزراعي ٨٢/٨١) وأخيرا الجوف ومأرب (عن الموسم الزراعي ٨٣/٨٢) . وقد تمت هذه التعدادات بطريقة العينة الطبقية ذات المرحلتين . ففي المرحلة الاولى قسمــت المحافظة الى طبقات متجانسة ومن كل طبقة تم انشاء وحدات أولية اصطناعية تضم في المتوسط مائة أسرة ، وتم سحب عينة من الوحدات الاولية بالطريقــة العشوائية المنتظمة . وكان حجم العينة في هذه المرحلة في محافظات ذمار والحديدة واب (٥ ٪) بينما في باقي المحافظات (١٠ ٪) ، وفي المرحلة الثانية تم اعداد اطار للحائزين في كل وحدة أوليةاصطناعية من الوحدات الاولية المختارة في المرحلة الاولى ثم صنفت الحيازات الى حيازات كبيرة ومتوسطة وصغيرة وتم سحب عينة بنسبة (٢٠ ٪) من الحائزين في كل وحدة أولية اصطناعية بطريقة السحــب العشوائي المنتظم ابتداء من الحائزين الكبار ثم المتوسطين ثم الصغار ، وهــذه العينة من الحائزين هي التي تم جمع بيانات التعداد منها . وقد بلغ حجم العينة النهائي في كل من ذمار والحديدة واب حوالي (١ ٪) وفي باقي المحافظات حوالي (٢ ٪) .

وصممت ثلاث استمارات لجمع البيانات وهي :

(١) استمارة الحائزين ، وخصصت لجمع بيانات عن أسرة الحائز ومــا تملكه الاسرة من الحيوانات الزراعية (جمال ــ أبقار ــ ضأن ــ ماعز ــ حمير) بالاضافة الى تصنيف الحيازات (كبيرة ــ متوسطة ــ صغيرة) .

(٢) استمارة الحيازة الزراعية : وقسمت هذه الاستمارة الى اربعة اقسام هي :

أ ـ بيانات عن قطع وحقول الحيازة وتتضمن :

ـ بيانات عن القطع والحقول المزروعة بالمحاصيل الحقلية من حيث المساحة واسلوب الحيازة وانواع المحاصيل المزروعة وطريقة الري والاسمدة والمبيدات المستعملة وكيفية خدمة القطع والحقول .

ـ بيانات عن القطع والحقول المزروعة بالمحاصيل المستديمة من حيث المساحة واسلوب الحيازة وانواع المحاصيل المزروعة وطريقة الري والاسمدة والمبيدات المستعملة وكيفية خدمة القطع والحقول .

ـ بيانات عن القطع والحقول غير المزروعة من حيث المساحة واسلوب الحيازة وحالتها وسبب عدم الزراعة وطريقة الري المعتادة .

ب ـ بيانات عن استخدام الآلات ووسائل النقل والطاقة .

ج ـ بيانات عن حيوانات المزرعة ، وتتضمن تفصيلا لاعداد الحيوانات (جمال ـ ابقار ـ ضأن ـ ماعز ـ حمير) وكذلك عدد خلايا النحل وعدد الدواجن.

د ـ بيانات عن تركيب الاسرة واليد العاملة فتتضمن بيانات عن السن والجنس والعمل لمن سنهم عشر سنوات فأكثر ونوع النشاط الاقتصادي (عمله زراعي في الحيازة اساسا ـ عمله زراعي خارج الحيازة اساسا ـ عمله غير زراعي) .

(٣) استمارة القرية ، وتتضمن بيانات عن وحدات القياس المحلية للاطوال والمساحات والانتاج ومواعيد الزراعة والحصاد للمحاصيل التي تزرعها القرية ومتوسطة الغلة للمحاصيل والاشجار المثمرة واسعار الحاصلات الزراعية والحيوانات .

وقد تم جمع البيانات في معظم الحالات ما بين شهر فبراير وشهر مايو ، وذلك لان الحائز يكون على دراية بكل ما جرى في حيازته منذ أول الموسم الزراعي في أوائل الصيف وحتى موعد الزيادة في الربيع ، وتكون معلوماته حديثة اذ تكون محاصيل الربيع ما زالت في الارض أو حصدت لتوها ، كما ان هذا الموعد يؤمن كمال المعلومات ويحول دون اختلاط المواسم الزراعية .

وتم تبويب البيانات حسب المساحة المزروعة بالمحاصيل واسلوب الحيازة واعمار الحائزين واستخدام الارض والري واستعمال الاسمدة والمبيدات والآلات وخصائص اسرة الحائز . وجدير بالذكر انه قد جرى تكبير لبيانات العينة وذلك للوصول الى التقديرات النهائية لكل محافظة .

بدراسة جداول نتائج التعداد الزراعي في محافظات الجمهورية (٦) يتضح لنا ما يلي :

(١) نسبة الاسر الزراعية الى الاسر الريفية في الجمهورية حوالي (٨١ ٪) وفي المحافظات كما يلي : ذمار (٨٩ ٪) ــ الحديدة (٦٥ ٪) ــ حجة (٧٢ ٪) ــ المحويت (٨٢ ٪) ــ تعز (٨٠ ٪) ــ اب (٨٦ ٪) ــ صعدة (٩١ ٪) ــ البيضاء (٨١ ٪) ــ صنعاء (٨٧ ٪) ــ الجوف (٨١ ٪) ــ مأرب (٧٧ ٪) . وقد بلغ متوسط عدد افراد الاسرة الريفية على مستوى الجمهورية (٦) وفي المحافظات كما يلي : ذمار والحديدة والمحويت واب (٥) ــ حجة واب وصعدة والبيضاء (٦) ــ صنعاء (٧) ــ الجوفاء ومأرب (٨) .

٢ ــ اعداد الضأن اكبر من اي نوع من الحيوانات في كافة المحافظات ، واقل اعداد الحيوانات هي الجمال ، ومتوسط عدد رؤوس الحيوانات لدى الاسرة الريفية الواحدة كما يلي : الابقار (١ر٣) ــ الضأن (١ر٤) ــ الماعز (٢ر٧) ــ الحمير (٦ر٠) ــ الجمال (١ر٠) ــ الدواجن (٥ر٦) . وتحتل محافظة صنعاء المرتبة الاولى في امتلاكها للضأن (٢ر٢٩ ٪) وللماعز (٤ر٢٢ ٪) وللحمير (٩ر٢٧ ٪) بينما تحتل محافظة اب المرتبة الاولى في امتلاكها للابقار (٨ر١٨ ٪) وللدجاج (٥ر٢٤ ٪) .

٣ ــ اعداد الحيازات (٥٩١٠٧١) حيازة موزعة حسب فئات المساحة بالهكتار كالنسب التالية :

فئات المساحة بالهكتار	أقل من ٢٥ر٠	٢٥ر٠ــ٥ر٠	٠٥ر٠ــ٧٥ر٠	٧٥ر٠ــ١	١ــ٢	٢ــ٣	٣ــ٤
النسبة المئوية	١٨ر٦١	١٨ر٢٥	١٠ر٦٨	٩ر٩٧	١٤ر٠٥	٨ر٦٦	٤ر٩٢
فئات المساحة بالهكتار	٤ــ٥	٥ــ١٠	١٠ــ٢٠	٢٠ــ٥٠	٥٠ــ١٠٠	١٠٠ــ٢٠٠	
النسبة المئوية	٣ر٣١	٧ر٤١	٣ر٢٧	٠ر٧٨	٠ر٠٣	٠ر٠٦	

واضح ان الحيازات تتصف بصغر المساحة حيث نجد ان حوالي (٧٢ ٪) من اجمالي عدد الحيازات مساحتها بين اقل من (٢٥ر٠) هكتار واقل من هكتارين بينما نجد ان حوالي (٨٧ ٪) من اجمالي عدد الحيازات تنحصر مساحتها بين (٢٠)

هكتارا وأقل من (٢٠٠) هكتار . ونجد ان التوزيع النسبي لعدد الحيازات بالمحافظات كما يلي : ذمار (٩ر٦٪) ـــ الحديدة (٩ر٩٪) ـــ حجة (٧ر٤٪) ـــ المحويت (٣ر٧٪) ـــ تعز (١٧ر٧٪) ـــ اب (١٩ر٩٪) ـــ صعدة (٣ر٨٪) ـــ البيضاء (٤٪) ـــ صنعاء (٢٠ر٩٪) ـــ الجوف (١ر١٪) مأرب (٢ر٠٪) .

٤ ـــ المساحة الاجمالية للحيازات تبلغ (١٣٥.٧٧٥) هكتار . وهي موزعة حسب فئات المساحة كالنسب التالية :

فئات المساحة بالهكتار	أقل من ٢٥ر٠	٢٥ر٠–٥ر٠	٥ر٠–٧٥ر٠	٧٥ر٠–١	١–٢	٢–٣	٣–٤
النسبة المئوية	١ر١	٣ر٢	٢ر٩	٣ر٩	٩ر٠	٩ر٤	٧ر٦
فئات المساحة بالهكتار	٤–٥	٥–١٠	١٠–٢٠	٢٠–٥٠	٥٠–١٠٠	١٠٠–٢٠٠	
النسبة المئوية	٦ر٥	٢٢ر٥	١٩ر٥	٩ر٩	١ر٢	٣ر٣	

يلاحظ ان حوالي (٥٢٪) من المساحة الاجمالية للحيازات تتراوح بين خمسة هكتارات وخمسين هكتارا . ويبلغ متوسط مساحة الحيازة الواحدة حوالي (٣ر٢) هكتار ، وبلغ متوسط مساحة الحيازة الواحدة بالهكتار بالمحافظات كما يلي : ذمار (٣ر١) ـــ الحديدة (٧ر٥) ـــ حجة (٨ر٢) ـــ المحويت (١ر١) ـــ تعز (٢ر١) ـــ اب (٩ر٠) ـــ صعدة (٣ر٢) ـــ البيضاء (٢ر٢) ـــ صنعاء (١ر٣) ـــ الجوف (٤ر٣) ـــ مأرب (٥ر٥) . ونجد ان التوزيع النسبي للمساحة الاجمالية للحيازات بالهكتار موزعة على المحافظات كما يلي : ذمار (٣ر٥٪) ـــ الحديدة (٧ر٢٤٪) ـــ حجة (٢ر٩٪) ـــ المحويت (٨ر١٪) ـــ تعز (١ر٩٪) ـــ اب (٦ر٧٪) ـــ صعدة (٨ر٣٪) ـــ البيضاء (٩ر٣٪) ـــ صنعاء (١ر٢٨٪) ـــ الجوف (٦ر١٪) ـــ مأرب (٩ر٤٪) .

٥ ـــ التوزيع النسبي لعدد الحيازات حسب كونها نباتية صرفة او مختلطة (تستثمر للانتاج الزراعي والحيواني معا) في المحافظات كما يلي :

المحافظة / البيان	ذمار	الحديدة	حجة	المحويت	تعز	إب	صنعدة	البيضاء	صنعاء	الجوف	مأرب	الجمهورية
نباتية صرفة	٨ر٤	٧ر٦	٢٤ر٣	١٤ر٧	١٠ر٧	٩ر٦	٤ر٥	٩ر٥	٩ر٦	٣ر٧	١ر٩	١٠ر٢
مختلطة	٩١ر٦	٩٢ر٤	٧٥ر٧	٨٥ر٣	٨٩ر٣	٩٠ر٤	٩٥ر٥	٩٠ر٥	٩٠ر٤	٩٦ر٣	٩٨ر١	٨٩ر٨

وكذلك نجد ان التوزيع النسبي للمساحة الاجمالية للحيازات حسب كونها نباتية صرفة أو مختلطة في المحافظات كما يلي :

البيان / المحافظة	ذمار	الحديدة	حجة	المحويت	تعز	إب	صعدة	البيضاء	صنعاء	الجوف	مأرب	الجمهورية
نباتية صرفة	٤ر٨	٢ر٦	٤ر٧	١٦ر٥	٣ر٣	٤ر٥	٢ر٤	٧ر٣	٥ر٠	١ر٨	٠ر٩	٤ر١
مختلطة	٩٥ر٢	٩٧ر٤	٩٥ر٣	٨٣ر٥	٩٦ر٧	٩٥ر٥	٩٧ر٦	٩٢ر٧	٩٥ر٠	٩٨ر٢	٩٢ر١	٩٥ر٩

٦ ــ اعداد الحيازات حسب اسلوب الحيازة موزعة كما يلي : جميعها مملوكة (٦٥ر٨٪) ــ مستأجرة لقاء حصة من المحصول (١٠٪) ــ مستأجرة من الوقف (٥ر٠ ٪) ــ مستأجرة من الافراد (٢ر٠٪) ــ الملك (٥٠٪) فأكثر من المساحة (١٤ر٣٪) ــ الملك اقل من (٥٠٪) من المساحة (٨ر٥٪) ــ ليس فيها ملك (٧ر٠٪) . ونجد ان المساحة الاجمالية للحيازات حسب اسلوب الحيازة موزعة كالاتي : جميعها مملوكة (٧٧ر٣٪) ــ مستأجرة لقاء حصة من المحصول (٣ر٥٪) ــ مستأجرة من الوقف (٣ر٠٪) ــ مستأجرة من الافراد (١ر٠٪) ــ الملك (٥٠٪) فاكثر من المساحة (١٢ر٩٪) ــ الملك اقل من (٥٠٪) من المساحة (٦ر٥٪) ــ ليس فيها ملك (٣ر٠٪) .

أي ان الحيازات ذات الاسلوب الواحد تبلغ حوالي (٧٦ر٥٪) من اعداد الحيازات ، (٨١٪) من المساحة الاجمالية للحيازات . ويلاحظ ان جميع المحافظات تتفق مع تلك النسب فيما عدا محافظة مأرب فكل المساحة الاجمالية للحيازات مملوكة ، ومحافظة ذمار فان (٤٧ر٣٪) من المساحة الاجمالية جميعها مملوكة ، (٣٥ر٢٪) من المساحة الاجمالية الملك (٥٠٪) فاكثر من المساحة .

٧ ــ المساحة الاجمالية للحيازات حسب استخدام الارض تتوزع كما يلي : اراض مزروعة بمحاصيل حقلية (٦٨ر٨٪) ــ اراض مزروعة بمحاصيل مستديمة (٦ر٧٪) ــ اراض متروكة للراحة (٦ر٧٪) ــ اراض مهجورة (١٦ر٦٪) ــ استخدامات اخرى (٢ر١٪) . ويلاحظ ان نسبة الاراضي المهجورة تعتبر كبيرة نسبيا خصوصا في دولة يعتمد اقتصادها على الزراعة ، ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى هجرة الايدي العاملة الزراعية الى الخارج .

وجدير بالذكر انه في محافظة الجوف نجد ان نسبة الاراضي المهجورة كبيرة جدا اذ تبلغ حوالي (٤٠٪) من اجمالي مساحة الحيازات بالمحافظة وكذلك نسبة الاراضي المتروكة للراحة (٢٠٪) ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى قلة المياه بالمحافظة .

٨ ــ المساحة الاجمالية للحيازات حسب مصادر المياه تتوزع كالاتي : مروية بالامطار (٥ر٥٨٪) ــ مروية بالفيـــول (٨ر١٪) ــ مروية بالفيضان (٤ر٦٪) ــ مروية بالمضخات (٨ر٨٪) ــ مساحات غير مزروعة (٥ر٢٤٪) .

ويمكن القول ان نسبة المساحات غير المزروعة تعتبر كبيرة نسبيا ، ويرجـــع ذلك لسببين : اولهما هجرة الايدي العاملة الزراعية الى الخارج ، وثانيهما شحة المياه وارتفاع تكاليف استخراجها . ومما يؤيد ذلك أن نسبة المساحة التي تروى بالامطار كبيرة جدا . ومن الملاحظ ان نسبة المساحة غير المزروعة في محافظـــة الجوف كبيرة جدا اذ تبلغ حوالي (٦٠٪) من اجمالي مساحة الحيازات الزراعيـــة ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى قلة المياه بالمحافظة .

٩ ــ الحيازات الزراعية حسب طريقة خدمتها تتوزع كما يلي : حيـــازات تستخدم آلات تجرها الحيوانـــات (٩ر٨٤٪) ــ حيـــازات تستخـــدم حراثـــات (٢ر٣٩٪) ــ حيازات تخدم بالادوات اليدوية فقط (٢ر١٥٪) . ومـــن الملاحظ ان هناك حيازات تستخدم آلات تجرها الحيوانات بالاضافة الى استخدامها للحراثات وبالتالي نجدها محسوبة مرتين : مرة في الحيازات التي تستخدم آلات تجرهـــا الحيوانات ، واخرى في الحيازات التي تستخدم حراثات . ويمكن القول ان السبب في صغر نسبة الحيازات التي تستخدم حراثات الى ارتفاع تكاليف الحراثات . ومن الملاحظ ان الحيوانات التي تجر آلات قد تكـــون ملك الحائـــز (٨ر٦٤٪) أو بالايجار (٥ر٣٧٪) أو من مصادر اخرى (٧ر٠٪) ، كما ان الحراثات قد تكون ملك الحائز (٦ر٧٪) أو بالايجار (١ر٩٢٪) او من مصادر اخرى (٣ر٠٪) .

١٠ ــ المساحة الاجمالية للحيازات حسب المعالجات بالاسمدة والمبيـــدات تتوزع كما يلي : معالجة بالاسمدة الطبيعية (٤٢٪) ــ معالجة بالاسمدة الكيماوية (٩ر١٧٪) ــ معالجة بأدوية ومبيدات (٢ر٤٪) . ومن الملاحظ ان حوالي (٦ر١٢٪) من المساحة الاجمالية للحيازات لا تتم معالجتها بالاسمـــدة والمبيدات حيـــث ان (٣ر٢٣٪) من المساحة الاجمالية للحيازات متروكة للراحة ومهجورة .

١١ ــ المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية تبلغ (٩٢٩٨٢٩) هكتار ، اي بنسبة (٨ر٦٨٪) من اجمالي مساحة الحيازات ، وهي موزعة على المحافظات كما يلي : ذمار (٨ر٥٪) ــ الحديدة (٣ر٢٣٪) ــ حجة (٧ر٩٪) ــ المحويت (٩ر١٪) ــ تعز (١١٪) ــ اب (٨ر٩٪) ــ صعدة (٨ر٢٪) ــ البيضاء (١ر٥٪) ــ صنعاء (٤ر٢٥٪) ــ الجوف (٩ر٠٪) ــ مأرب (٣ر٤٪) ، ويلاحظ أن المساحة المزروعـــة بالمحاصيل الحقلية بمحافظة الجوف صغيرة جدا ، وهـــذا يرجع الى شحن الميـــاه بالمحافظة . ونجد ان المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية تتوزع على انـــواع المحاصيل الحقلية كما يلي : الذرة الصيفي (٣٤٢ر٦٢٪) ــ ذرة مع بقوليات صيفي

(٦٤٩ر٤٪) — دخن (٤٦٣ر٩٪) — شام صيفي (٤٤٦ر٣٪) — شام شتوي (٠٠٢ر٠٪) — قمح صيفي (٢٩٣ر٤٪) — قمح شتوي (٤٢١ر٠٪) — شعير صيفي (٩٢٨ر٤٪) — شعير شتوي (١٤٧ر٠٪) — حبوب متنوعة مختلطة صيفي (٧٦٤ر١٪) — حبوب متنوعة مختلطة شتوي (٠٠١ر٠٪) — حبوب غير الذرة مع بقوليات صيفي (٤٨٢ر١٪) — حبوب غير الذرة مع بقوليات شتوي (٠٤٢ر٠٪) — بقوليات صيفي (٣٨٢ر٢٪) — بقوليات شتوي (٠٣٤ر٠٪) — سمسم صيفي (٠٧١ر١٪) — قصب صيفي (٢٠٧ر١٪) — قطن (٥٩٧ر٠٪)— تنباك (٢٩٦ر٠٪) — خضروات بأنواعها صيفي (٣٦٦ر١٪) — خضروات بأنواعها شتوي (٠١١ر٠٪) — محاصيل متنوعة مختلطة صيفي (٠٤٦ر٠٪) . ومن الملاحظ أن نسبة المساحة المزروعة بالقمح تعتبر صغيرة على الرغم من أهمية هذا المحصول من الناحية الغذائية ، ويرجع ذلك الى ان انخفاض سعر كيس الدقيق المستورد عن سعر كيس الدقيق المحلي . ونجد محصول القطن والتنباك يزرعان في محافظة الحديدة فقط ، والحبوب المتنوعة المختلطة الشتوي والحبوب غير الذرة مع البقوليات والبقوليات الشتوية تزرع في محافظة صنعاء فقط ، والمحاصيل المتنوعة المختلطة الصيفي تزرع في محافظتي صنعاء والبيضاء ، والخضروات بأنواعها الشتوية تزرع في محافظتي صعدة وصنعاء فقط .

١٢ — المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة تبلغ (٩٠٠٣٩) هكتار بنسبة (٦ر٧٪) من اجمالي مساحة الحيازات وهي موزعة على المحافظات كما يلي : ذمار (١ر٧٪) — الحديدة (١٦ر٤٪) — حجة (٥ر٩٪) — المحويت (٦ر٤٪) — تعز (٥ر٤٪) — اب (٦ر٥٪) — صعدة (١٨ر٥٪) — البيضاء (٢ر٠٪) — صنعاء (٣٣ر٥٪) — الجوف (٠ر٥٪) — مأرب (٣ر٢٪) . ونجد ان المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة تتوزع على انواع المحاصيل المستديمة كالاتي : البن (١٨ر١٪) — القات (٥٢ر٤٪) — العنب (٨ر٤٪) — النخيل (١١٪) — الموز (٣ر٨٪) — المشمش (١ر٢٪) — محاصيل مستديمة اخرى (١ر٥٪) . ومن الملاحظ أن نسبة المساحة المزروعة بالقات تبلغ اكثر من نصف المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة على الرغم من ان القات لا يعتبر سلعة ضرورية من الناحية البيولوجية، ويمكن ارجاع ذلك الى ان القات لا يمكث فترة طويلة في الارض قبل ان يثمر بعكس شجرة البن مثلا التي تمكث حوالي أربع سنوات قبل أن تثمر بالاضافة الى ارتفاع سعر القات مما يعود بالربح الوفير على المزارع .

١٣ — الحائزون الزراعيون يتوزعون حسب فئات السن كما يلي : اقل من ١٠ سنوات (٣٣ر٤٪) — من ١٠ الى ١٤ سنة (١١ر١٪) — من ١٥ الى ٢٤ سنة (١٥ر٤٪) — من ٢٥ الى ٣٤ سنة (١٣ر٨٪) — من ٣٥ الى ٤٤ سنة (١١ر٦٪) — من ٤٥ الى ٥٤ سنة (٧ر٦٪) — من ٥٥ الى ٦٤ سنة (١ر٤٪) — ٦٥ سنة

فما فوق (٣٪) . ونجد ان متوسط عمر الحائز الزراعي (٥ر١٨) سنة .

١٤ ــ الحيازات حسب استخدام الايدي العاملة تتوزع كما يلي : حيازات تستخدم الايدي العاملة العائلية فقط (٢ر٥٢٪) ــ حيازات تستعين بأيد عاملة اضافية (٢ر١٠٪) ــ حيازات تستعين بعمال عن طريق التبادل (٢ر٥٪) ــ حيازات تستعين بعمال مستديمين (٠ر٢٪) ــ حيازات تستعين بعمال مؤقتين في الحرث (٤ر٣٥٪) ــ حيازات تستعين بعمال مؤقتين في الحصاد (١ر٣٤٪) ، ويلاحظ وجود ازدواج في عدد الحيازات في استخدام العمال في العملية الزراعية وذلك لاستعانة بعض الحيازات بأكثر من نوع من الايدي العاملة الزراعية .

١٥ ــ متوسط الاجر اليومي للعمال الزراعيين والالات الزراعية كما يلي :

البيان / نوع الأجر	نقدي بالريال	عين بالريال	الجملة بالريال
حراث بدون آلة	٨٥	٣٢	١١٧
حراث مع الآلة	١٩٨	٤٩	٢٤٧
عامل زراعي اعتيادي	٦٥	٢٧	٩٢

ونظرا لارتفاع الاجر اليومي للعمال الزراعيين نجد ان غالبية الحيازات تستعين بالايدي العاملة العائلية .

١٦ ــ عدد افراد اسرة الحائزين بما فيهم الحائز نفسه يتوزعون حسب الجنس كما يلي : ذكور (٤ر٥٤٪) ــ اناث (٦ر٤٥٪) ، ونجد أن افراد اسرة الحائز لمن سنهم عشر سنوات فأكثر بما فيهم الحائز حسب نوع العمل والجنس يتوزعون كما يلي بالنسبة الى مجموع عدد افراد اسر الحائزين .

أ ــ عمل زراعي دائم في الحيازة (٥٧٪) : ذكور (٣٧٪) ــ اناث (٢٠٪)

ب ــ عمل زراعي عرضي في الحيازة (٤ر٣٢٪) : ذكور (١ر٩٪) ــ اناث (٣ر٢٣٪) .

ج ــ عمل زراعي خارج الحيازة (٧ر٠٪) : ذكور (٥ر٠٪) ــ اناث (٢ر٠٪)

د ــ عمل غير زراعي (٤ر٧٪) : ذكور (٨ر٦٪) ــ اناث (٦ر٠٪)

هـ ــ عمل غير ناشط اقتصاديا (٥ر٢٪) : ذكور (٠ر١٪) ــ اناث (٥ر١٪)

واضح أن النسبة الغالبة من افراد اسر الحائزين تعمل في عمل زراعي دائم في الحيازة ، ونجد انه من المنطق ان تكون نسبة الاناث اللاتي يعملن في عمل زراعي عرضي في الحيازة اكبر من نسبة الذكور .

١٧ ــ متوسط اسعار بعض الحاصلات الزراعية (ريال لكل كيلو جرام) هي : الذرة (٢ر٨٣) ــ الدخن (٣ر٤٥) الشام (٢ر٥٦) ــ القمح (٣ر٢١) ــ الشعير (٢ر٤٢) ــ العدس (٣ر٢) ــ السمسم (٦ر٨) ــ عنز (٣ر٤) ــ الفول (٣ر٢) ــ البطاطا (٢ر٨) ــ الطماطم (٢ر٩) ــ البصل (٣ر١) ــ العنب (٩ر٥) ــ البن (٢٨ر٣) ــ البلس (٥ر٨) . ويرجع السبب في ارتفاع سعر العدس الى ارتفاع سعره بشكل ملحوظ في محافظة صعدة حيث يبلغ سعر الكيلو جرام (٦ر٣) ريال .

وجدير بالذكر ان الباحث لم يسترسل في تفاصيل المقارنة بين المحافظات وذلك راجع الى ان التعداد الزراعي تم اجراؤه بالمحافظات في مواسم زراعية مختلفة مما قد يجعل المقارنة في بعض الاحيان غير واقعية .

ثانيا ــ الاحصاءات الدورية :

رغبة في توفير بيانات سنوية عن الانتاج الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية فان لجنة مشتركة من خبراء وزارة الزراعة والجهاز المركزي للتخطيط تقوم سنويا بجولة في مختلف المناطق الزراعية وتضع تقديراتها بناء على البيانات التي يدلي بها المزارعون ، وعلى ضوء كميات الامطار وتوزيعها على مدار السنة على مختلف المناطق . ويتم تبويب البيانات كما يلي :

ــ الاراضي المزروعة حسب مصادر الري .
ــ استخدامات الاراضي .
ــ تقدير مساحة وغلة وانتاج المحاصيل الصناعية .
ــ تقدير مساحة وغلة وانتاج الاشجار المثمرة .
ــ تقدير مساحة وغلة وانتاج البقوليات والخضروات والفواكه .
ــ تقدير عدد الحيوانات الزراعية .

وسنقوم بتحليل البيانات حتى عام ١٩٨٠/٧٩ حيث انه اعتبارا من عام ١٩٨١ تم اعداد البيانات على أساس سنوات ميلادية وبالتالي فان المقارنة بين بيانات السنوات المالية وبيانات السنوات الميلادية يكون غير واقعي وغير دقيق .

وبدراسة جداول تقديرات الانتاج الزراعي السنوية (٧) يتضح لنا ما يلي :

١ ــ المساحة الاجمالية المزروعة ثابتة لا تتغير من عام ٧٧/٧٦ وحتى عام ١٩٨٠/٧٩ حيث تبلغ (١٥١٥) الف هكتار ، وتبلغ المساحة التي تروي ريا مستديما (٧٣) الف هكتار بنسبة حوالي (٨ر٤٪) والمساحة التي تروي بالفيضان تبلغ (١٢٠) الف هكتار بنسبة حوالي (٩ر٧٪) وهما ثابتتان خلال الفترة ٧٧/٧٦ ــ ١٩٨٠/٧٩ . اما المساحة التي تروى بالابار فنجد انها في تزايد خلال الفترة من

عام ٧٧/٧٦ الى عام ١٩٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧٧/٧٦ حوالي (٩ر٢٤٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال تلك الفترة حوالي (٧ر٧٪) ، وتبلغ نسبة مساحة الاراضي التي تروى بالابار الى المساحة الاجمالية خلال الفترة ٧٧/٧٦ ــ ٨٠/٧٩ حوالي (٤ر٣٪) . بينما نجد ان المساحة التي تروى بالامطار في تناقص مستمر خلال الفترة من عام ٧٧/٧٦ وحتى عام ١٩٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧٧/٧٦ حوالي (٩ر٠٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية خلال الفترة المدروسة حوالي (٣ر٠٪) وتبلغ نسبة مساحة الاراضي التي تروى بالامطار الى المساحة الاجمالية خلال الفترة ٧٧/٧٦ ــ ١٩٨٠/٧٩ حوالي (٩ر٨٣٪) .

وجدير بالذكر ان هناك فرقا في المساحة الاجمالية المزروعة بين بيانات الاحصاءات الدورية ونتائج التعداد الزراعي حيث ان المساحة من الاحصاءات الدورية (١٥١٥٠٠٠) هكتار بينما المساحة من التعداد الزراعي (١٣٥٠٧٧٥) هكتار ولذا يمكن القول بان بيانات التعداد الزراعي لم تعد في موسم زراعي واحد بكل المحافظات بل تم التعداد في مواسم زراعية مختلفة مما ادى الى وجود هذا الفرق في تقدير المساحة الاجمالية المزروعة .

٢ ــ المساحة الاجمالية للاراضي الزراعية تبلغ (٢٠٠٠٠) هكتار موزعة حسب الاستخدامات كما يلي :

ــ المساحة القابلة للزراعة ١٥١٥ الف هكتار بنسبة (٦ر٧٪)

ــ المساحة الحدية (الهامشية) ٢٠٠٠ الف هكتار بنسبة (٠ر١٠٪)

ــ غابات وشجيرات ١٦٠٠ الف هكتار بنسبة (٠ر٨٪)

ــ استخدامات اخرى ١٤٨٨٥ الف هكتار بنسبة (٤ر٧٤٪) .

ونجد ان المساحة الاجمالية للاراضي الزراعية موزعة على المحافظات كما يلي : صنعاء (٤٠٪) ــ الحديدة (٥ر١٧٪) ــ تعز (٦٪) ــ اب (٥ر٦٪) ــ حجة (٥ر٨٪) ــ صعدة (٩٪) ــ ذمار (٥٪) ــ البيضاء (٥ر٧٪) ، وان المساحة القابلة للزراعة تتوزع على المحافظات كالاتي : صنعاء (٤ر٢٦٪) ــ الحديدة (٥ر١٥٪) ــ تعز (٥ر١٦٪) ــ اب (٨ر١٩٪) ــ حجة (٦ر٨٪) ــ صعدة (٤٪) ــ ذمار (٦ر٦٪) ــ البيضاء (٦ر٢٪) ، وان المساحة الحدية موزعة على المحافظات كما يلي : صنعاء (٣٠٪) ــ الحديدة (٢٥٪) ــ تعز (٥٪) ــ اب (٥ر٢٪) ــ حجة (٥ر١٢٪) ــ صعدة (١٠٪) ــ ذمار (١٠٪) ــ البيضاء (٥٪) ، وان مساحة الغابات والشجيرات تتوزع على المحافظات كما يلي : صنعاء (٣ر٦٪) ــ الحديدة (١ر٢٨٪) ــ تعز (٢ر٣١٪) ــ اب (٢٥٪) ــ حجة (١ر٣٪) ــ ذمار (٣ر٦٪) ،

وان مساحة الاستخدامات الاخرى موزعة على المحافظات كما يلي : صنعـــاء (٤ر٤٦٪) ـــ الحديدة (٦ر١٥٪) ـــ تعز (٤ر٢٪) ـــ اب (٧ر٣٪) ـــ حجة (٥ر٨٪) ـــ صعدة (٣ر١٠٪) ـــ ذمار (٤٪) ـــ البيضاء (١ر٩٪) .

وجدير بالذكر أن توزيع المساحة الاجماليـــة للاراضي الزراعيـــة حسب استخدامها ثابت لم يتغير خلال الفترة من عام ٧٧/٧٦ وحتى عام ١٩٨٠/٧٩ . كما تجدر الاشارة الى أن نسب محافظات المحويت والجوف ومأرب تدخـــل ضمـــن المحافظات التي فصلت عنها (المحويت فصلت عن صنعاء ـــ مأرب فصلت عـــن البيضاء ـــ الجوف فصلت عن صعدة) .

٣ ـــ مساحة وغلة وانتاج محصول الدخن في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ وحتى عام ١٩٨٠/٧٩ وقد بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ للمساحة حوالي (٥ر٢٠٪) وللانتاج حوالي (٥ر٥٪) أما الغلة فقد بلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ حوالـــي (٧ر١٦٪) . وبلغ متوسط نسبة الانخفاض خلال الفترة المدروسة للمساحة (٣٪) وللانتاج (١٪) ، وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للغلة خلال الفترة موضوع الدراسة (٢٪) . وبحساب متوسط المساحة والغلة والانتاج لمحصول الدخن خلال الفترة ٧١/٧٠ ـــ ١٩٨٠/٧٩ نجد أن : متوسط المساحة (٧ر٢٠٠) الف هكتار ـــ متوسط الغلة (٦٤ر٠) طن لكل هكتار ـــ متوسط الانتاج (٩ر١٢٨) الف طن .

ولقياس التغير النسبي في متوسط محصول الهكتار للدخن لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ٧١/٧٠ نحسب الرقم القياسي لانتاجية الهكتار من الصيغة التالية :

$$\text{الرقم القياسي لإنتاجية هكتار الدخن} = \frac{\text{انتاجية هكتار الدخن في عام ٨٠/٧٩}}{\text{انتاجية هكتار الدخن في عام ٧١/٧٠}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٠ر٧}{٠ر٦} \times ١٠٠ = ١١٦ر٧٪$$

وهذا يعني أن متوسط محصول هكتار الدخن قد زاد في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ بحوالي (١٦ر٧٪) .

٤ ـــ مساحة وغلة وانتاج محصول الذرة في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ وحتى ٨٠/٧٩ ، وقد بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ للمساحة (٥ر٢٥٪) ـــ للانتاج (٢ر٥٪) ، وبلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ عن ٧١/٧٠ للغلة حوالي (٢٥٪) ، وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للغلة خلال الفترة المدروسة (٣٪) ، وبلغ متوسط نسبة الانخفاض خلال تلك الفترة للمساحة (٣ر٣٪) وللانتاج (٦ر٪) . ونجد أن المتوسط خلال

الفترة ٧١/٧٠ ــ ٨٠/٧٩ للمساحة (٦٣٦) الف هكتار ــ للغلة (٨٥ر٠) طن لكل هكتار ــ للانتاج (٧ر٥٣٣) الف طن .

والقم القياسي لانتاجية هكتار الذرة لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ٧١/٧٠ يساوي (١٢٥٪) .

٥ ــ مساحة وانتاج محصول الذرة الشامية في تزايد مستمر خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ الى عام ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ للمساحة (٢٨٨٪) ــ للانتاج (٢٢٠٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للمساحة (١٦٪) ــ للانتاج (١٤٪) . أما غلة محصول الذرة الشامية فهي في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة عمل الدراسة حيث بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ حوالي (٠ر٢١٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية (٣ ٪) . ونجد أن المتوسط خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ الى عام ٨٠/٧٩ لمحصول الذرة الشامية للمساحة (٧ر٢٣) الف هكتار ــ للغلة (٤٨ر١) طن لكل هكتار ــ للانتاج (١ر٣٥) الف طن . والرقم القياسي لانتاجية هكتار الذرة الشامية لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ٧١/٧٠ يساوي (٧٩٪) .

٦ ــ مساحة وغلة وانتاج محصول القمح في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ وحتى عام ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧٠/٧١ للمساحة (١ر٧٧٪) ــ للانتاج (٥ر٦١٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة المدروسة للمساحة (٧٪) ــ للانتاج (٥ر٥٪) . أما غلة محصول القمح فقد بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ حوالي (١ر٩٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية خلال الفترة محل الدراسة حوالي (١ر١٪) . وبحساب متوسط كل من المساحة والغلة والانتاج لمحصول القمح خلال الفترة ٧١/٧٠ ــ ١٩٨٠/٧٩ نجد أن : متوسط المساحة (٥٨) الف هكتار ــ متوسط الغلة (٩٩ر٠) طن لكل هكتار ــ متوسط الانتاج (٣ر٥٧) الف طن . والرقم القياسي لانتاجية هكتار القمح لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ١٩٧١/٧٠ يساوي (٩ر٩٠٪) .

٧ ــ مساحة وانتاج محصول الشعير في تناقص مستمر خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ وحتى عام ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ للمساحة (٨ر٥٧٪) ــ للانتاج (٥ر٦٢٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية خلال الفترة المدروسة للمساحة (٢ر٩٪) ــ للانتاج (٤ر١٠٪) . أما الغلة فهي في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت نسبة الانخفاض في ٨٠/٧٩ عن ٧١/٧٠ حوالي (١ر٩٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية خلال تلك الفترة حوالى (١ر١٪) . وبحساب متوسط كل من المساحة والغلة والانتاج لمحصول

الشعير خلال الفترة ٧١/٧٠ ــ ٨٠/٧٩ نجد أن : متوسط المساحة (٩ر٦٤) الف هكتار ــ متوسط الغلة (٢ر١٠) طن لكل هكتار ــ متوسط الانتاج (٧ر٦٧) الف طن . والرقم القياسي لانتاجية هكتار الشعير لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ٧١/٧٠ يساوي (٩ر٩٠٪) .

٨ ــ لقياس التغير النسبي في متوسط محصول الهكتار من الحبوب (الدخن والذرة الشامي والقمح والشعير) في عام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ١٩٧١/٧٠ . فاننا نحسب الرقم القياسي لانتاجية هكتار الحبوب من العلاقة التالية:

الرقم القياسي لإنتاجية هكتار الحبوب $= \sqrt[(ن)]{ع_1 \times ع_2 \times ع_3 \ldots \times ع_ن}$

حيث ع ر : تمثل الرقم القياسي لإنتاجية هكتار المحصول من محاصيل الحبوب .

، ن : تمثل عدد المحاصيل

الرقم القياسي لإنتاجية هكتار الحبوب $= \sqrt[٥]{٧ر١١٦ \times ١٢٥ \times ٧٩ \times ٩ر٩٠ \times ٩ر٩٠}$

$= ٩٩٪$

أي أن انتاجية هكتار الحبوب في عام ٨٠/٧٩ انخفضت عن عام ١٩٧١/٧٠ بحوالي (١ ٪) .

٩ ــ مساحة وغلة وانتاج محصول القطن في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ وحتى عام ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ للمساحة (٧٠٪) ــ للغلة (١٠٪) ــ للانتاج (٧٢٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية خلال الفترة المدروسة للمساحة (٥ر١٢٪) ــ للغلة (٢ر١٪) ــ للانتاج (١٣٪) . وبحساب متوسط كل من المساحة والغلة والانتاج خلال الفترة ٧١/٧٠ ــ ١٩٨٠/٧٩ نجد أن : متوسط المساحة (٨٩ر١٢) الف هكتار ــ متوسط الغلة (٩١ر٠) طن لكل هكتار ــ متوسط الانتاج (٠٨ر١٢) الف طن . وأن الرقم القياسي لانتاجية هكتار القطن لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ١٩٧١/٧٠ يساوي (٩٠٪) .

١٠ ــ مساحة وغلة وانتاج محصول السمسم في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ وحتى عام ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ عن ٧١/٧٠ للمساحة (٣ر٢٦٪) ــ للغلة (٢٠٪) ــ للانتاج (٥٠٪) . وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال فترة الدراسة للمساحة (٣٪) ــ للغلة (٢٪) ــ للانتاج (٦ر٤٪) . وبحساب متوسط كل من المساحة

والغلة والانتاج خلال الفترة ٧١/٧٠ ــ ١٩٨٠/٧٩ نجد أن : متوسط المساحة (٩ر٠٩) الاف هكتار ــ متوسط الغلة (٥٧ر٠) طن لكل هكتار ــ متوسط الانتاج (١٧ر٥) الاف طن . وأن الرقم القياسي لانتاجية هكتار السمسم لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ٧١/٧٠ يساوي (١٢٠٪) .

١١ ــ مساحة وانتاج محصول التبغ في تزايد مستمر خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ وحتى عام ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ للمساحة (٥ر٥٢٪) ــ للانتاج (٣ر١٣٣٪) . وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للمساحة (٨ر٤٪) ــ للانتاج (٩ر٩٪) . بينما نجد أن الغلة تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة ٧١/٧٠ ــ ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الزيادة في ٨٠/٧٩ عن ٧١/٧٠ حوالي (٥ر٣٧٪) . وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للغلة خلال الفترة المدروسة حوالي (٦ر٣٪) . وبحساب متوسط كل من المساحة والغلة والانتاج لمحصول التبغ خلال الفترة المدروسة نجد أن : متوسط المساحة (٤ر٧٨) الف هكتار ــ متوسط الغلة (١١ر١) طن لكل هكتار ــ متوسط الانتاج (٣٠ر٥) الف هن . وأن الرقم القياسي لانتاجية هكتار التبغ لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة الى عام ٧١/٧٠ يساوي (٥ر١٣٧٪) .

١٢ ــ الرقم القياسي لانتاجية هكتار المحاصيل الصناعية (القطن والسمسم والتبغ) لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ٧١/٧٠ يساوي (٢ر١١٤٪) . أي أن انتاجية هكتار المحاصيل الصناعية في عام ٨٠/٧٩ زادت عن انتاجية هكتار المحاصيل الصناعية في عام ٧١/٧٠ بحوالي (٢ر١٤٪) .

١٣ ــ مساحة وانتاج وغلة البقول في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ وحتى عام ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ للمساحة (٤٤٪) ــ للانتاج (٣ر٣٣٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للمساحة (٤٪) ــ للانتاج (٢ر٣٪) . بينما بلغت نسبة الانخفاض للغلة في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ حوالي (٣ر٨٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية للغلة حوالي (١٪) . وبحساب متوسط كل من المساحة والغلة والانتاج للبقول خلال الفترة المدروسة نجد أن : متوسط المساحة (٦ر٦٧) الف هكتار ــ متوسط الغلة (٤ر١٠) طن لكل هكتار ــ متوسط الانتاج (٥ر٧٠) الف طن . وأن الرقم القياسي لانتاجية هكتار البقول لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ٧١/٧٠ يساوي (٧ر٩١٪) .

١٤ ــ مساحة وانتاج الخضروات في تزايد مستمر خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ وحتى عام ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ للمساحة (١٦٤٪) ــ للانتاج (١٥٤٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية

للمساحة (٤ر١١٪) ــ للانتاج (٩ر١٠٪) . أما غلة الخضروات فهي متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال تلك الفترة وقد بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ حوالي (٤٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية للغلة حوالي (٥ر٠٪) . وبحساب متوسط كل من المساحة والغلة والانتاج للخضروات خلال الفترة محل الدراسة نجد أن متوسط المساحة (٤٦ر١٩) الف هكتار ــ متوسط الغلة (٣٤ر٩) أطنان لكل هكتار ــ متوسط الانتاج (٨ر١٨) الف طن . وأن الرقم القياسي لانتاجية هكتار الخضروات لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ٧١/٧٠ يساوي (٩٦٪) .

١٥ ــ مساحة وغلة وانتاج البطاطا في تزايد مستمر خلال الفترة ٧١/٧٠ ــ ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ للمساحة (٧ر٧٦٪) ــ للغلة (٤ر٣٠٪) ــ للانتاج (٩ر١٣٠٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للمساحة (٥ر٦٪) ــ للغلة (٣٪) ــ للانتاج (٧ر٩٪) . وبحساب متوسط كل من المساحة والغلة والانتاج للبطاطا خلال الفترة المدروسة نجد أن : متوسط المساحة (٧ر٣٧) آلاف هكتار ــ متوسط الغلة (٢٧ر١١) طنا لكل هكتار ــ متوسط الانتاج (٨ر٨٣) الف طن . وأن الرقم القياسي لانتاجية هكتار البطاطا لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ٧١/٧٠ يساوي (٤ر١٣٠٪) .

١٦ ــ مساحة وانتاج الفواكه في تزايد خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ وحتى عام ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ للمساحة (٦ر٢١٥٪) ــ للانتاج (٢٠٤٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للمساحة (٦ر١٣٪) . للانتاج (١ر١٣٪) . أما غلة الفواكه فهي في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال تلك الفترة وبلغت نسبة الانخفاض في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ حوالي (٦ر٣٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية حوالي (٥ر٠٪) . وبحساب متوسط كل من المساحة والغلة والانتاج للفواكه خلال الفترة المدروسة نجد أن : متوسط المساحة (٩٢ر١٠) الاف هكتار ــ متوسط الغلة (١ر٠٦) أطنان لكل هكتار ــ متوسط الانتاج (٦ر٥٩) الف طن . وأن الرقم القياسي لانتاجية هكتار الفواكه لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة الى عام ٧١/٧٠ يساوي (٤ر٩٦٪) .

١٧ ــ مساحة وغلة وانتاج العنب في تزايد خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ الى عام ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ للمساحة (٣ر٦٤٪) ــ للانتاج (٣ر٨٣٪) ــ للغلة (٦ر١١٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للمساحة (٧ر٥٪) ــ للغلة (٢ر١٪) ــ للانتاج (٧٪) . وبحساب متوسط كل من المساحة والغلة والانتاج للعنب خلال الفترة المدروسة نجد أن : متوسط المساحة (٩٢ر٨) الف هكتار ــ متوسط الغلة (٥٨ر٤) طن لكل هكتار ــ متوسط

الانتاج (٩ر٤٠) الف طن . وأن الرقم القياسي لانتاجية هكتار العنب لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ٧١/٧٠ يساوي (٦ر١١١٪) .

١٨ ــ مساحة وانتاج محصول البن يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من عام ٧١/٧٠ وحتى عام ٨٠/٧٩ حيث بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨٠/٧٩ عن عام ٧١/٧٠ للمساحة (٢٣٪) ــ للانتاج (٥ر١٢٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية للمساحة (٣٪) ــ للانتاج (٥ر١٪) . أما غلة محصول البن فانها كانت ثابتة من عام ٧١/٧٠ الى عام ٧٦/٧٥ ومن عام ٧٧/٧٦ زادت بنسبة (٢٥٪) وظلت ثابتة حتى عام ١٩٨٠/٧٩ . وبحساب متوسط كل من المساحة والغلة والانتاج لمحصول البن خلال الفترة المدروسة نجد أن : متوسط المساحة (٨ر٢٦) آلاف هكتار ــ متوسط الغلة (٤٤ر٠) طن لكل هكتار ــ متوسط الانتاج (٣ر٤٩) وآلاف طن . وأن الرقم القياسي لانتاجية هكتار البن لعام ٨٠/٧٩ بالنسبة لعام ١٩٧١/٧٠ يساوي (١٢٥٪) .

١٩ ــ ان اعداد الحيوانات الزراعية تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٨٠ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ١٩٨٠ عن عام ١٩٦٩ للجمال (٨ر١١٪) ــ للاغنام والماعز (٢ر٢٦٪) ــ للابقار (٢ر٣٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة المدروسة للجمال (٠ر١٪) ــ للاغنام والماعز (١ر٢٪) ــ للابقار (٣ر٠٪) . وبحساب متوسط أعداد الحيوانات الزراعية خلال الفترة المدروسة نجد أن : للجمال (٦١) الف رأس ــ للاغنام والماعز (٣٤٥٤) الف رأس ــ للابقار (٨٥٩) الف رأس .

من العرض السالف نجد أنه يزرع في الريف اليمني أنواع كثيرة من المحاصيل وخصوصا البن الذي كان يعتبر من المحاصيل الاولى في اليمن ، ولكن للاسف بدأ انتاج هذا المحصول وكذلك بعض المحاصيل الاخرى يتأثر كثيرا نتيجة تخصيص المزيد من الاراضي الزراعية الجيدة رغم محدوديتها لزراعة القات وهو محصول معروف بعدم فائدته الغذائية ، وبعدم توفر منافذ لتصديره ، ويمثل معوقا اساسيا لنمو المحاصيل المهمة الاخرى كالبن والقطن .

والانتاجية في القطاع الزراعي منخفضة جدا وذلك لعوامل عديدة منها :

أ ــ اعتماد الزراعة على الموسمين القصيرين للامطار وعلى الابار التي يتأثر خزينها المائي بمستوى كميات الامطار الهاطلة وتجعلها عرضة لتقلبات كثيرة ، وعلى العموم فان شحة المياه وتكاليف استخراجها تمثل عائقا أساسيا لنمو الزراعة .

ب ــ حجم الملكيات الصغيرة جدا لانها بصورة عامة تفتقر في قسم كبير منها

الى الجدوى الاقتصادية ، بالاضافة الى عدم تقنية زراعية تتناسب مع حجم الحيازات الصغيرة .

ج ـــ عدم انتشار استخدام الاسمدة والمبيدات .

د ـــ الملكية الزراعية خاضعة لنظام الايجار الى الفلاح من قبل المالك ، وكثيرا ما تكون شروط الايجار هذه قاسية ولا تشجع الفلاح على تحسين الارض وصيانتها .

هـ ـــ عامل الهجرة الكبيرة الى خارج اليمن من أبناء الريف القادرين على العمل مما أدى الى أهمال الارض .

و ـــ غياب شبكات الطرق والمواصلات .

ولذا تحاول الحكومة معالجة هذه المعوقات أو بعضها عن طريق اقامة هيئات للتعاون الاهلي للتطوير .

احصاءات الاستهلاك

الاستهلاك هو الهدف النهائي من الانتاج ، فالانسان يعمل وينتج ليوفر لنفسه ولغيره من السلع والخدمات ما يحقق له اكبر قدر من الاشباع والرفاهية . وتهدف السياسة الاقتصادية لاي دولة الى رفاهية المجتمع ورفع مستوى معيشته، وتقاس رفاهية المجتمع بمقدار ما يستهلكه افراد هذا المجتمع من سلع وخدمات ، فكلما زاد مقدار السلع والخدمات المستهلكة دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية ، والعكس صحيح .

لذا تعتبر البيانات المتعلقة بمستوى الاستهلاك ونمطة من الاحصاءات الرئيسية التي تحتاج اليها الدولة لتهتدي بها عند رسم الخطط الاقتصادية والاجتماعية ، فمنها تستطيع الدولة معرفة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات بهدف استغلال الموارد المتاحة لمقابلة الاحتياجات المطلوبة .

وفي معظم دول العالم يتم قياس مستوى الاستهلاك بالطريقة الفعلية (أو الميدانية) التي تعتمد على جمع بيانات فعلية عن السلع والخدمات التي تستهلكها الاسرة في فترة زمنية معينة ، ومن هذه البيانات يمكن معرفة مستوى الاستهلاك ونمطه للاسرة . ويتم ذلك عن طريق بحث ميزانية الاسرة الذي يقصد منه الوقوف على أبواب الانفاق المختلفة التي يوزع عليها دخل الاسرة في فترة زمنية معينة .

وتفيد دراسة ميزانية الاسرة في أغراض عديدة منها :

أ ــ استنتاج الاوزان التي ترجح بها أسعار السلع التي تدخل في تركيب الرقم القياسي لنفقة المعيشة .

ب ــ تقدير الانفاق الاستهلاكي للسكان مما يساعد في تقدير الدخل القومي.

ج ــ التعرف على مستوى المعيشة في المجتمع وذلك عن طريق معرفة كمية وقيمة السلع والخدمات التي تستهلكها الاسر في فترات مختلفة لدراسة كفاية ما يستهلك لتوفير مستوى لائق للمعيشة، علاوة على التعرف على النمط الاستهلاكي ومدى تمشيه مع المعايير الاخلاقية والاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

د ــ تقدير المرونة الانفاقية على السلع المختلفة ، فالمرونة الانفاقية تعبر عن التغير في كميات السلع المستهلكة ازاء اي تغير طفيف في الانفاق الاستهلاكي الكلي في وقت معين ، وفي حالة عدم توفر بيانات الانفاق الاستهلاكي الكلي فانه يستعاض عنه بالدخل . وتختلف المرونة الانفاقية من سلعة لاخرى ، فاذا كانت المرونة الانفاقية أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على أن السلعة من السلع الضرورية ، أما اذا كانت المرونة الانفاقية اكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على أن السلعة من السلع غير الضرورية .

هـ ــ دراسة السوق حيث تفيد بيانات ميزانية الاسرة في التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من السلع والخدمات حسب المناطق واحجام الاسر ، كما تفيد في معرفة العوامل التي تؤثر على حجم الطلب على السلع ، علاوة على أنها تفيد في رسم برامج الانتاج والتخزين والتوزيع .

تأسيسا على ذلك تصبح دراسات الاستهلاك العائلي من الدراسات الجوهرية التي لا يمكن لاي محلل او مخطط اقتصادي تقديم تصور علمي للعوامل الاقتصادية الفاعلة بدونها ، كما أنه لا يمكن ارساء خطط تنموية علمية وبقدر عال من القدرة التنبئية بدون الاستناد الى مؤشرات الاستهلاك العائلي ، وتأتي في مقدمة هذه المؤشرات المرونة الانفاقية . ودراسات الاستهلاك العائلي تصبح ذات أهمية كبيرة حينما لا تتوفر قاعدة بيانات احصائية من جانب الانتاج .

بحث ميزانية الاسرة في الجمهورية العربية اليمنية :

تعتمد الجمهورية العربية اليمنية في تمويل استثماراتها من جهة ولسد الحاجات الاستهلاكية المتنامية من جهة أخرى على **تحويلات المغتربين** اليمنيين والبالغ عددهم اكثر من مليون يمني **والاقتراض** (المتمثل في صافي الاقراض من العالم الخارجي) . كما تشير البيانات الى وجود عجز كبير في الميزان التجاري ، وترتب

على ذلك ان الادخار المحلي صار ادخارا سالبا ، ولولا تحويلات المغتربين والاقتراض من الخارج لاصبح تمويل عمليات الاستثمار في الجمهورية العربية اليمنية أمرا عسيرا ، وحيث ان هذين المصدرين لتمويل الاستثمارات ليسا من المصادر الثابتة ولا يمكن التحكم فيهما فعلى الدولة تقليل الاعتماد عليهما في خططها التنموية ، وهذا الامر يعني بالضرورة محاولة زيادة الادخار المحلي أو تحويله على الاقل من سالب الى موجب . ولتحقيق ذلك لا بد وان تكون نقطة الانطلاق من مراقبة وضبط مستوى الاستهلاك العائلي الذي يعد ارتفاعه المطرد من المشاكل العاجلة في الجمهورية العربية اليمنية ، حيث ان الارتفاع الحاد في الاستهلاك العائلي يقابل الان بالارتفاع المستمر في مستوى الاستيراد ، مما يؤدي الى زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية التي تجلب معها مشاكل اقتصادية اضافية ، منها آثار التضخم وارتفاع الاسعار في الدول الراسمالية ، وهذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار في الجمهورية العربية اليمنية ، من هنا تأتي أهمية اجراء بحوث دورية عن ميزانية الاسرة في الجمهورية العربية اليمنية .

لذلك قام الجهاز المركزي للتخطيط باجراء مسح استطلاعي لميزانية الاسرة بدأ تنفيذه من ٢٣ نوفمبر ١٩٨١ ولمدة شهرين وشمل حوالي خمسة الاف أسرة بأسلوب المعيشة العشوائية ، واستهدف البحث أساسا دراسة الظواهر الديمغرافية للاسر المختارة . ولغرض دراسة نمط وتركيب الاستهلاك العائلي فقد اختيرت عينة فرعية من العينة الديمغرافية بلغ حجمها (١٢٩٦) أسرة منها (٣٧٩) أسرة من الحضر ، (٩١٧) أسرة من الريف ، وتوزيعها حسب المحافظات كما يلي : صنعاء (٣٤٢) ــ تعز (١٩٥) ــ اب (١٥٨) ــ الحديدة (١٥٦) ــ ذمار (١١٧) ــ الجوف (٩٤) ــ صعدة (٧٢) ــ المحويت (٥٩) ــ حجة (٥٥) ــ مأرب (٢٩) ــ البيضاء (١٩) . وقد تم جمع المعلومات من أسر العينة الفرعية عن الانفاق الاستهلاكي عن شهر نوفمبر ١٩٨١ عن طريق المقابلة المباشرة بين العدادين وارباب الاسر حيث سجلت البيانات عن الانفاق الاسبوعي او الشهري أو خلال الثلاثة الاشهر الاخيرة بموجب استمارة محددة لانواع الخدمات التي تم اقتناؤها أو استهلاكها ، خلال الاسبوع أو الشهر أو الثلاثة الاشهر الاخيرة . وقد تم تقسيم السلع والخدمات التي تضمنتها الاستمارة وعددها (٢٢٧) الى أربعة أقسام رئيسية وكل قسم رئيس يتضمن عددا من المجموعات السلعية (٢٤) مجموعة سلعية وكل مجموعة سلعية تتضمن عددا من السلع والخدمات المتجانسة من حيث وظيفتها الاستهلاكية والجدول التالي يبين الاقسام الرئيسية والمجموعات السلعية وعدد السلع الداخلة في كل مجموعة سلعية .

المجموعة السلعيـــة	عدد السلع الداخلة ضمن المجموعة السلعية	المجموعة السلعية	عدد السلع الداخلة ضمن المجموعة السلعية
المواد الغذائية		المواد الغذائية	
١- الحبوب بأنواعها	١٣	١ – الملابس الجاهزة والخياطة	١٢
٢- البقوليـات	٨	٢ – الأحذية واصلاحها	٥
٣- الخضـروات	١٣	٣ – ايجار السكن ومصاريف السكن	٨
٤- الفواكـه	١١	٤ – الغاز والوقود والكهرباء	٦
٥- اللحوم والأسماك	١٣	٥ – الأثاث والأدوات المنزلية	١٣
٦- الحليب والأسمان	١٤	٦ – المعدات الكهربائية والأجهزة المكيفة والأجهزة الأخرى	١٩
٧- السكر والمربيات	٦	٧ – وسائل النقل	٣
٨- المشروبات والشاي	١١	٨ – خدمات المواصلات	٧
٩- المواد الغذائية الأخرى	٦	٩ – المنظفات والصابون والكماويات	٤
السجائر والتبغ والمكيفات		١٠- أدوات ومعدات شخصية أخرى	١٥
١- السجائر والتبغ	٤	١١- التعليم والثقافة	١٧
القـــات		١٢- الأدوية والعلاجات	١٠
١- القـــات	١	١٣- نفقات أخرى	٨

وقد تم تبويب الانفاق الشهري على المجموعات السلعية حسب البيئة (حضر/ ريف) وحسب المحافظات، وعلى مستوى الجمهورية وذلك لبيانات الانفاق الشهري الكلي ومعدل الانفاق الشهري للاسرة ومعدل الانفاق الشهري للفرد .

وبدراسة جداول نتائج المسح الاستطلاعـــي لنمط وتركيـــب الاستهـــلاك العائلي (٨) يتضح لنا ما يلي :

١ ـــ بلغ عدد افراد أسر عينة البحث (٧٤٩٢) فرد وحيث ان حجم العينة (١٢٩٦) أسرة فنجد ان متوسط حجم الاسرة على مستوى الجمهورية (٦) افراد، ويبلغ متوسط حجم الاسر الحضرية حوالي (٦) افراد بينما متوسط حجم الاســـر الريفية (٧) افراد . ونجد ان متوسط حجم الاسرة في المحافظات كما يلي : صنعاء

(٦) ــ تعز (٥) ــ الحديـــدة (٥) ــ اب (٥) ــ ذمار (٦) ــ حجـــة (٦) ــ المحويت (٤) ــ البيضاء (٦) ــ صعـــدة (٦) ــ الجـــوف (٩)ــ مأرب (٨) .

٢ ــ التوزيع النسبي للانفاق الشهري الكلي على الاقسام الرئيسية للاسر الحضرية والريفية ولاسر العينة كلها كما يلي :

الأقســـــــام	الأسر الحضرية ٪	الأسـر الريفية ٪	أسر العينة ٪
المواد الغذائيـــة	٣٥ر٤	٤٧ر١	٤٤ر٨
السجائر والتبغ والمكيفات	١ر٥	١ر٩	١ر٦
المواد غير الغذائية	٥١ر٨	٣٦ر٤	٣٩ر٣

ويلاحظ أن نسبة الانفاق على القات تعتبر نسبة كبيرة للانفاق على سلعـــة لا يمكن اعتبارها ضرورية من الناحية البيولوجية ، ونسبة الانفاق على القات في الريف أعلى منه في الحضر ، وذلك مقبول حيث لا يوجـــد بالريف وسائل ثقافيـــة وبالتالي تتخذ الاسر الريفية جلسات تخزين القات وسيلة ترفيهية . كما نجـــد ان نسبة الانفاق على المواد الغذائية في الريف أعلى من الحضر ، بينما نجد ان نسبة الانفاق على المواد غير الغذائية في الحضر أعلى من الريف ، وهذه نتيجة منطقية ، فعلى سبيل المثال نجد ان الانفاق على السكن والايجار وما يتعلق بهما في الحضر أعلى من الريف ويرجع ذلك لكثافة السكان النسبية في المدن بالمقارنة الى الريـــف مما يؤدي الى ارتفاع الايجارات فضلا على ارتفاع قيمة المباني السكنية . أمـــا الانفاق على السجائر والمكيفات فتكاد تكون متقاربة في الحضر والريف .

٣ ــ من التوزيع النسبي للانفاق الشهري الكلي على المجموعات السلعيـــة لاسر العينة نجد ان المجموعات التي تأتي في المقدمة : القات (١٣ر٣ ٪) ــ اللحوم والاسماك (١٢ر٧ ٪) ــ الحبوب بانواعها (٨ر٩ ٪) ــ نفقات اخرى (٨ر٨ ٪) ــ الحليب والاسمان (٧ ٪) ــ أدوات ومعدات شخصية اخرى (٦ر٨ ٪) ، بينما يأتي في المؤخرة المجموعات السلعية التالية : المعدات الكهربائية والاجهزة المكيفـــة والاجهزة الاخرى (٠ر٩ ٪) ــ الادوية والعلاجات (٠ر٩ ٪) ــ الاحذية واصلاحهـــا (٠ر٧ ٪) ــ التعليم والثقافة (٠ر٥ ٪) .

ونجد من التوزيع النسبي للانفاق الشهري الكلي على المجموعات السلعية للاسر الحضرية تأتي في المقدمة المجموعـــات السلعية التالية : ايجار السكـــن

ومصاريف السكن (١٥٪) ــ القات (٣ر١١٪) ــ اللحوم والاسماك (٦ر١٠٪) ــ نفقات اخرى (٧ر٩٪) ــ الحبوب بأنواعها (٦ر٥٪) ، بينما يأتي في المؤخرة المجموعات السلعية الاتية : التعليم والثقافة (١٪) ــ والاحذية واصلاحها (٩ر٠٪) ــ المنظفات والصابون والكيماويات (٩ر٠٪) .

بينما نجد من التوزيع النسبي للانفاق الشهري الكلي على المجموعات السلعية الاتية : القات (٦ر١٤٪) ــ اللحوم والاسماك (٦ر١٢٪) ــ الحبوب بانواعها (٩ر٩٪) ــ الحليب والاسمان (١ر٨٪) ــ النفقات الاخرى (٩ر٦٪) ــ ادوات ومعدات شخصية اخرى (٧ر٦٪) ، بينما يأتي في المؤخرة المجموعات السلعية التالية : الاحذية واصلاحها (٩ر٠٪) ــ المعدات الكهربائية والاجهزة المكيفة والاجهزة الاخرى (٨ر٠٪) ــ المنظفات والصابون والكيماويات (٨٪) ــ التعليم والثقافة (٣ر٠٪) .

وبصفة عامة يمكن القول ان أولويات تركيب الانفاق غير متسقة مع متطلبات التنمية ، حيث ما ينفق على القات وعلى الخدمات وحيازة بعض السلع غير الانتاجية واقتناء السلع الكمالية واقامة الافراح وما شابه ذلك اكثر بكثير مما ينفق على الصحة والتعليم والملبس والمسكن .

٤ ــ التوزيع النسبي للانفاق الشهري الكلي على الاقسام الرئيسية للمحافظات كما يلي :

القسم / المحافظة	صنعاء	تعز	الحديدة	إب	ذمار	حجة	المحويت	البيضاء	صعدة	الجوف	مأرب
المواد الغذائية	٣ر٣٥	٧ر٥٢	٨ر٦١	٨ر٤٨	٧ر٤٣	٠ر٤٦	٥ر٤٨	١ر٤١	٦ر٤١	٢ر٤١	٢ر٥٣
السجائر والمكيفات	٦ر١	٩ر١	٠ر٣	٦ر٢	٨ر١	٩ر١	١ر٢	٠ر٩	١ر١	١ر١	٢ر١
القات	١ر١٣	٦ر٧	٩ر٨	٧ر١٦	٦ر٢٤	٧ر١٨	٣ر١١	٧ر١١	٤ر٨	٧ر١١	٣ر١٠
المواد غير الغذائية	٠ر٥٠	٨ر٣٨	٣ر٣٦	٩ر٣١	٩ر٢٩	٤ر٣٣	١ر٣٨	٣ر٤٦	٩ر٤٨	٠ر٤٦	٣ر٣٥

نلاحظ ان الانفاق على المواد الغذائية يتراوح في نسبة من حوالي (٣٥٪) في محافظة صنعاء وهذه ادنى نسبة الى حوالى (٦٢٪) في محافظة الحديدة وهذه أعلى نسبة ، وتتفاوت نسب انفاق بقية المحافظات على المواد الغذائية ما بين هاتين النسبتين . أما نسبة الانفاق على السجائر والمكيفات فنجد اعلاها في الحديدة حوالي (٢٪) وادناها في البيضاء حوالي (٩ر٠٪) ، وتكاد تتقارب بقية النسب. ويلاحظ أيضا أن اعلى نسبة للانفاق على القات في محافظة ذمار حوالي (٢٥٪) وادناها في محافظة تعز حوالي (٨٪) وتتفاوت بقية المحافظات ما بين هاتين النسبتين . ولكن نسب الانفاق على المواد غير الغذائية تكاد تكون متقاربة ما عدا

الحديدة حيث نجد هذه النسبة منخفضة حوالي (٢٦٪) أما نسب بقية المحافظات فهي تتراوح ما بين (٥٠٪) الى (٣٠٪) .

٥ ــ يتفاوت التوزيع النسبي للانفاق الشهري الكلي على المجموعات السلعية ما بين المحافظات تفاوتا كبيرا في بعض المجموعات وقليلا في بعضها الاخر ، مما يشير الى انه ليس هناك محافظة معينة تستأثر بالحصة الكبرى من الانفاق على المجموعات السلعية المختلفة . ولكن يمكن القول بصفة عامة ان محافظة صنعاء تتمتع بنسب أعلى لبعض المجموعات ، فضلا عن تمتعها بنسب لا تعتبر منخفضة بالمقارنة الى بقية المحافظات . ومما تجدر الاشارة اليه ان مجموعة وسائط النقل في محافظة صنعاء تبلغ حوالي (٦ر٣٪) بينما محافظات اب والحديدة وذمار وحجة والمحديث لا تتمتع بأية حصة من هذه المجموعة وهذا مستبعد ، ويمكن ارجاع ذلك الى أن العينة المختارة في هذه المحافظات لا تملك وسائط نقل خاصة ، بالاضافة الى ذلك يلاحظ ان نسب انفاق بقية المحافظات على وسائط النقل أقل بكثير مما في محافظة صنعاء . والمدلول الاقتصادي لهذه الظاهرة هو أن صنعاء تتمتع بمستوى معيشي أعلى من بقية المحافظات .

٦ ــ ان متوسط الانفاق الشهري للاسرة الواحدة على مستوى الجمهورية يبلغ (٥١٦٥) ريال ، وأن متوسط الانفاق الشهري للاسرة الحضرية (٦٣٦٦) ريال وللاسر الريفية (٤٦٦٩) ريال . ويرجع السبب في ارتفاع متوسط الانفاق الشهري للاسر الحضرية عن متوسط الانفاق الشهري للاسر الريفية الى أن نسبة الانفاق على المواد الغذائية في الحضر أعلى منه في الريف وان اسعار هذه السلع مرتفع عن اسعار سلع المواد الغذائية .

ونجد أن متوسط الانفاق الشهري للاسرة في المحافظات كما يلي : صنعاء (٦٨٥٠) ــ تعز (٢٣٨٩) ــ الحديدة (٢٢١٣) ــ اب (٤٦٠٤) ــ ذمار (٤٩٤٢) ــ حجة (٥٠٣٨) ــ المحويت (٣٧٩٢) ــ البيضاء (٦٦٩٣) ــ صعدة (٦٧٣٤)ــ الجوف (١٠٠٧٢) ــ مأرب (٥٩٢٢) .

ويمكن القول ان من اسباب ارتفاع متوسط الانفاق الشهري للاسرة في محافظة الجوف ارتفاع نسبة المنفق على مجموعة اللحوم والاسماك (٦ر١٥٪) والقات (٧ر١١٪) . ويرجع انخفاض متوسط الانفاق الشهري للاسرة في محافظة الحديدة الى انخفاض نسبة المنفق على المواد غير الغذائية (٢٦٪) .

٧ ــ متوسط الانفاق الشهري للفرد في اسر عينة البحث يبلغ (٨٩٣) ريال . ونجد ان الانفاق على القات يأتي في المرتبة الاولى يليه الانفاق على اللحوم والاسماك ثم الانفاق على الحبوب بانواعها ، وايجار السكن ومصاريف السكن

ثم الانفاق على مجموعة النفقات الاخرى التي تتضمن الانفاق التحويلي والانفاق على سلع وخدمات مظهرية اجتماعية متنوعة كحيازة الجنابى والاسلحة والذهب واقامة الافراح . ويأتي الانفاق على مجموعة التعليم والثقافة في المؤخرة .

ويبلغ متوسط الانفاق الشهري للفرد في الحضر (١١٤١) ريال وفي الريف (٦٨١) ريال ويرجع السبب في ارتفاع متوسط الانفاق الشهري للفرد في الحضر عنه في الريف الى ارتفاع نسبة المنفق على القات وايجار السكن واللحوم والاسماك والنفقات الاخرى في الحضر عنها في الريف .

ونجد ان متوسط الانفاق الشهري للفرد في المحافظات كما يلي : صنعاء (١١٣٥) ــ تعز (٤٣٦) ــ الحديدة (٤٧٠) ــ اب (٨٧٩) ــ ذمار (٨١٦) ــ حجة (٩١٢) ــ المحويت (٩١٠) ــ البيضاء (١٢٠٠) ــ صعدة (١٠٧٣) ــ الجوف (١١٢٧) ــ مأرب (٧٢٢) .

يلاحظ ان محافظة البيضاء تأتي في المرتبة الاولى ، ويعتقد بأن هذا المتوسط مبالغ فيه لاسباب تتعلق بقلة عدد الاسر بالعينة ، ثم تلي ذلك محافظة صنعاء . وتأتي محافظة تعز في المرتبة الاخيرة .

٨ ــ المرونة الانفاقية للمجموعات السلعية على مستوى الجمهورية كما يلي :

أ ــ المجموعات ذات المرونات المنخفضة هي : الحبوب بانواعها (٢٢ر٠) ــ الخضروات (٤٩ر٠) ــ الحليب والاسمان (٣٩ر٠) ــ السكر والمربيات (٣٩ر٠) ــ السجائر والمكيفات (٣٧ر٠) ــ ايجار ومصاريف السكن (٤٥ر٠) ــ الغاز والوقود والكهرباء (٤٧ر٠) ــ المنظفات والصابون والكيماويات (٣٦ر٠) ــ الملابس والخياطة (٥ر٠) .

والدلالة الاقتصادية لهذه المرونات المنخفضة هي أن هذه المجاميع السلعية تعتبر ضرورية جدا . بمعنى انه لو حدث اي تغير في الدخل فان الكميات المستهلكة من سلع هذه المجموعات لا تتأثر بهذا التغير سواء بالزيادة او بالنقصان .

ب ــ المجموعات ذات المرونات المتوسطة هي : البقوليات (٩٣ر٠) ــ اللحوم والاسماك (٧٤ر٠) ــ الفواكة (٨٤ر٠) ــ المواد الغذائية الاخرى (٦٨ر٠) ــ المشروبات والشاي (٧٧ر٠) ــ الاحذية واصلاحها (٩٢ر٠) ــ خدمات المواصلات (٥٩ر٠) ــ الادوية والعلاجات (٨٥ر٠) .

والدلالة الاقتصادية لهذه المرونات هي ان الزيادة في الدخول ستؤدي الى زيادة مماثلة أو أقل قليلا في الكميات المستهلكة من سلع هذه المجموعات والعكس صحيح .

ج ــ المجموعات ذات المرونات العالية نسبيا هـــي : القات (١ر٢٨) ــ الاثاث والادوات المنزلية (١ر٤٤) ــ وسائط النقل (١ر٨٨) ــ الادوات والمعدات الشخصية الاخرى (١ر٩٦) ــ المعدات الكهربائية والاجهزة الاخرى (١ر٧٧) ــ النفقات الاخرى والتحويلية (٢ر٠٣) .

والدلالة الاقتصادية لهذه المرونات العالية نسبيا ان اي تغير في الدخـــل سيؤدي الى تغير نسبي اكبر زيادة او نقصان في الكميات المستهلكة من سلع هذه المجموعات ولذا فهي تعتبر مجموعات سلعية غير ضرورية .

وجدير بالذكر ان المرونة الانفاقية لمجموعة التعليم والثقافة هي (ــ٠ر٣٩) وهذا يشير الى ان هناك تباينا في مستويات الانفاق على هذه المجموعة ما بين المحافظات ، كما يدل ذلك بان الكثير من الافراد في المحافظات خارج صنعاء وتعـــز والحديدة لا تتوفر لهم مصادر التعليم والثقافة والمسرح والفنون ... الخ مما يجعل التغير في الدخل يعكس تغيرا طفيفا وسالبا في الانفاق على هذه المجموعة .

وتجدر الاشارة الى انه لكي يكون حساب المرونة الانفاقية اكثر دقة ودلالة ينبغي توافر متغيرات ووحدات مشاهدة كثيرة من المتغيرات ووحدات المشاهـــدة التجميعية التي استخدمت في هذا المسح الاستطلاعي ، ولكن يمكن القول بانـــه على هذا المستوى التجميعي من السلع فان عدد المتغيرات ووحدات المشاهدة في هذا المسح الاستطلاعي قد يكون وافيا لاعطاء صورة تقريبية جدا .

من تحليل نتائج هذا المسح الاستطلاعي لميزانية الاسرة يمكن القـــول ان مستوى الاستهلاك هو عال جدا بالمقارنة بالمستوى الانتاجي ، مما يبرر القول بأن **الاقتصاد اليمني في المرحلة الحالية اقتصاد استهلاكي** . كمـــا يتضح ان تركيـــب الاستهلاك غير رشيد من وجهة النظر التنموية في الجمهورية العربية اليمنية حيث نجد ان ما ينفق على سلع غير ضرورية يمثل نسبة عالية . كذلك تبين ان تركيـــب انفاق الفرد في اولوياته غير متسق مع متطلبات التنمية حيث ان ما ينفق علـــى القات وعلى الخدمات وحيازة بعض السلع غير الانتاجية واقتناء السلع الكمالية واقامة الافراح وما شابه ذلك اكثر بكثير مما ينفق على التعليم والصحة والملبس والمسكن .

وتجدر الاشارة الى ان هناك بعض نقاط ضعف على هذا المسح الاستطلاعي لميزانية الاسرة اهمها :

١ ــ انه مسح استطلاعي ، اذ لم يجر تصميم العينة على اساس اطار دقيق ومتكامل لكل سكان الجمهورية ، ويرجع ذلك الى عدم توفر مثل هذا الاطار . ولكن يمكن القول بأن هذا الامر لا يعد خطيرا طالما انه مسح استطلاعي وستتبعه دراسات اكثر تفصيلا وشمولية .

٢ ــ ان المسح الاستطلاعي نفذ خلال شهر نوفمبر وبالتالي لا يعكس التغيرات الموسمية في مستوى وتركيب الاستهلاك ، حيث انه يجب ان يكون بحث ميزانية الاسرة على مدار السنة وذلك حتى يمكن ضبط التغير الموسمي في الاستهلاك . ومع ذلك يمكن القول بان هذا ليس عيبا كبيرا ، خصوصا وان التغيرات الموسمية تؤثر بصورة اساسيا على تفاصيل السلع المستهلكة وليس على المجموعات السلعية ، وان المسح الاستطلاعي لميزانية الاسرة ركز على المجموعات السلعية ولم يذكر تفاصيل عن السلع الداخلة في كل مجموعة سلعية ولكن يلاحظ انه ربما تكون تقديرات الاستهلاك على القات باعتبارها سلعة محددة متأثرة نسبيا بسبب عدم ابراز التغير الموسمي على استهلاكها وذلك عن طريق التغير في اسعارها .

وجدير بالذكر انه بالرغم من نقاط الضعف آنفة الذكر فيمكن القول ان النتائج تعبر بصورة تقريبية عن نمط وتركيب الاستهلاك بدرجة يمكن الاعتماد عليها ، ومما يعزز هذا القول هو الاختبارات التي اجريت على مرونة الانفاق والتي اظهرت على انها متسقة مع طبيعة الاقتصاد اليمني من جهة وقابليتها للمقارنة مع مرونات مماثلة لدول اخرى في ظروف اقتصادية مماثلة للاقتصاد اليمني ، فضلا عن اتساقها مع ما يسمى بالمعرفة المسبقة .

وفي النهاية نود التنبيه الى انه اذا كان هدف زيادة الادخار المحلي وجعله ادخارا موجبا هدفا تنمويا اساسيا يعمل على تقليل الاعتماد على القروض والاعانات الخارجية ــ فانه لا بد من دراسة ومراقبة الطلب الاستهلاكي ، وذلك لان دراسة الاستهلاك وما تقدمه من مؤشرات كالمرونات بأنواعها تعتبر من الادوات الاساسية لرسم السياسات المالية والنقدية والسعرية ، وهي ادوات معروفة في مقدار تأثيرها على مستويات وتركيب استهلاك السلع المختلفة ، وعلى اتجاهات نموها وهذه الاتجاهات هي المطلوب مواءمتها مع احتياجات نمو الانتاج .

حسابـــات الدخـــل القومـــي

حسابات الدخل القومي وسيلة فنية تصويرية قائمة على اساس دراســة منهجية تحليلية تستهدف وصف مجريات النشاط الاقتصادي وترجــم تدفقاته في صورة صفقات حقيقية او مجازية على هيئة حسابات مصورة على اساس مبــدأ القيد المزدوج لقطاعات الاقتصاد القومي . وتتمثل هــذه الحسابات في مقاييس للانتاج والاستهلاك والاستثمار مصدرة بحيث تجعل بالامكان التمييز بين قــرارات الوحدات الاقتصادية من ناحية وبين استهلاك ما قد انتج من ناحية اخرى .

وهذه الحسابات تصور قيمة الناتج في فترة معينة ، الذي يعتبر مساويــا لقيمة ما يبيعه منتجو السلع والخدمات للمستهلكين وقيمة ما يضاف الى الثــروة القومية ، فهي — اذن — تمثل الزيادة في طلب المنتجين على الموارد والسلع ، وتصور ايضا قيمة الطلب على ما يذهب الى عناصر الانتاج خلال نفس الفترة ، وذلك بالاضافة الى المدفوعات التحويلية التي ليس لهــا مقابل عــن السلــع والخدمـــات .

ويعتبر اعداد حسابات الدخل القومي وتحليلها تحليلا شاملا ركيزة هامة من ركائز التخطيط الاقتصادي ، وذلك راجع الى ان تصوير هذه الحسابات يساعد على بيان وتفهم التركيب الهيكلي الاقتصادي وترابط اجزائه وتوضيح كيفية سير العملية الانتاجية ومدى ما تتأثر به من قرارات الوحدات الانتاجية والاستهلاكية ، وكذلك توضيح الحقائق الهيكلية التي تربط بين قطاعات الاقتصاد القومي كتقدير الناتج القومي ونسبة ما يؤول منه الى الاستهلاك والاستثمار ومعاملات رأس المال ودالات الاستهلاك ومعدلات الادخار وانماط الاستهلاك والاستثمار وكيفية تركيبها وما يرد عليها من مؤثرات ، وكذلــك التركيب النمطي للمــوارد المالية والبشرية وكيفية تطورها . وعلى هدى هذه البيانات وغيرها يمكن تقدير معدل نمو الدخل القومي ومعدل نمو قطاعات الاقتصاد المختلفــة والوقوف علــى مواطن الضعف والتخلف فيها وتقدير الطاقات الانتاجية المعطلة وكذلك الموارد المادية والماليـــة المتاحة مما يتسنى معه التنبؤ بما يمكن ان يسير عليه معدل النمو الاقتصادي في المستقبل . هذا فضلا عن أنه يمكن استخدام حسابات الدخل القومي كمادة لمتابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية ، وذلك للحصول على البيانات الخاصة بما تم تنفيذه في مختلف القطاعات وتصويرها على هيئة حسابات الدخل القومي ومقارنتها بما كان مستهدفا للوقوف على مدى التقدم والتخلف في التنفيذ مع بحث واستقصاء الاسباب في الحالتين وعلاجها بما يضمن سير الخطة في الاتجاه وبالمعدل المحددين سلفا .

وهناك اسلوبان لتصوير حسابات الدخل القومي هما :

أ ــ اسلوب التوزيع الوظيفي : ويعتمد هذا الاسلوب على أساس طبيعة النشاط الاقتصادي وليس على أساس طبيعة الوحدات الاقتصادية التي تؤدي النشاط ، لذا يخصص حساب لكل وظيفة من الوظائف الاقتصادية ، فيخصص حساب للانتاج وحساب للاستهلاك (للتخصيص) وحساب لرأس المال (الاستثمار) .

فحساب الانتاج يساعد في تحديد القيمة المضافة وبالتالي الناتج القومي والدخل القومي وذلك عن طريق تصويره للنشاط الانتاجي ، اما حساب التخصيص فهو يعرض كيفية توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار ، ويصور حساب الاستثمار كيفية استخدام المدخرات في الاستثمارات المختلفة من زيادة للاصول الثابتة وللمخزون السلعي . وهذا الاسلوب يتمشى مع المراحل التي يتم فيها النشاط الاقتصادي من انتاج واستهلاك وادخار واستثمار .

ب ــ اسلوب التوزيع التنظيمي : ويعتمد هذا الاسلوب على أن الوحدة الاقتصادية هي محور التوزيع ، فتقسم الوحدات الاقتصادية الى مجموعات متجانسة من حيث الشكل القانوني أو الحجم أو الكيان الاجتماعي أو الانتاجي ، ثم بعد ذلك توحد حسابات الوحدات الخاصة بعد استبعاد العمليات الداخلية بين الوحدات داخل المجموعة الواحدة ، وبذلك يمكن تقسيم الاقتصاد القومي الى القطاعات التالية :

١ ــ قطاع الاعمال : ويشمل مجموعة الافراد الذين يعملون بهدف تحقيق الربح .

٢ ــ القطاع العائلي : ويضم مجموعة الافراد الذين يقومون بالاستهلاك ولا يهدفون الى تحقيق الربح وهم العائلات والهيئات التي لا ترمي الى الكسب .

٣ ــ القطاع الحكومي : ويشمل الهيئات التي بيدها السلطة والسيادة وتقوم بالخدمات العامة وتحصل الاموال العامة .

٤ ــ قطاع العالم الخارجي : ويتضمن مجموعة الافراد من القطاعات الثلاثة السابقة التي تتعامل مع العالم الخارجي ويتمثل النشاط في هذا القطاع في الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة .

والهدف من تصوير حسابات للقطاعات هو أن تصوير حسابات لكل الوحدات ولما يتم فيها وبينها من صفقات أمر متعذر ، ولكن بفضل تجميع ، هذه الوحدات في قطاعات يمكن حصرها وتطويرها ضمن اطار النظام المحاسبي ،

وتتحدد القطاعات عن طريق تجميع الصفات الرئيسية للافراد الذين ينتمون لكل قطاع مع الاخذ في الاعتبار احتمال أن يمتد نشاط الافراد في أكثر من قطاع واحد .

وتجدر الاشارة الى أنه من الناحية العملية يتبع أسلوب التوزيع التنظيمي أولا بالنسبة لتوزيع النشاط الاقتصادي ثم يتفرع منه توزيع وظيفي . بمعنى انه يقسم المجتمع الى قطاعات : الاعمال والعائلي والحكومي والعالم الخارجي ، ثم يقسم كل قطاع منها على أساس وظيفي ، فيفتح لكل قطاع حسابات للانتاج وللتخصيص وللاستثمار . وهذا التبويب يؤدي الى جعل حسابات الدخل القومي كمخلص لحسابات الافراد التابعين للقطاعات المختلفة .

وجدير بالذكر ان القطاع العائلي والقطاع الحكومي يعد لهما حساب للتخصيص وحساب للاستثمار فقط ولا يعد لهما حساب للانتاج ، وذلك لانهما لا يقومان بنشاط انتاجي ، أما قطاع العالم الخارجي فيعد له حساب للتخصيص فقط وذلك لصعوبة تطبيق الاسلوب الوظيفي في تبويب حساباته .

ويجب التنويه الى انه **يلاحظ على حسابات الدخل القومي ما يلي :**

(أ) لا تقيم حسابات الدخل القومي ولا تقيس وقت الفراغ الذي يعتبر من العوامل الهامة في تحديد الرفاهية ، فكلما قصرت ساعات العمل كلما كان ذلك دلالة على زيادة مستوى الرفاهية التي يتمتع بها أفراد المجتمع .

(ب) لا تشتمل حسابات الدخل القومي على جميع السلع والخدمات التي تم انتاجها خلال الفترة الزمنية التي يقاس الدخل القومي عنها ، فبعض المنتجات لا يتم تسويقها ومن ثم لا تحدد لها قيمة ، فيترتب على ذلك اسقاطها من حسابات الدخل القومي . مثال ذلك قيام المنتجين الزراعيين والفلاحين بتغطية احتياجاتهم من السلع الغذائية ــ كلها او بعضها ــ من انتاجهم الزراعي ، فهذا الجزء من الانتاج لا يتم تسويقه ، ومن ثم لا يدخل في حسابات الدخل القومي .

(ج) يتم قياس قيمة السلع والخدمات المنتجة في حسابات الدخل القومي على أساس الاسعار السوقية الجارية . فاذا كان حجم الانتاج الحقيقي من السلع والخدمات (ص) والمستوى العام للاسعار (س) فأن الناتج القومي (ل = ص × س) ، ويلاحظ أنه (٢ ل = ٢ ص × س = ٢ س×ص) أي ان مضاعفة حجم الانتاج الحقيقي مع ثبات الاسعار سيؤدي الى مضاعفة قيمة الناتج القومي (ل) ونفس الشيء يمكن أن يحدث لو أن الاسعار هي التي تضاعفت وظل الحجم الحقيقي للانتاج ثابتا . هذا في الوقت الذي يوجد فيه اختلاف كبير وجذري في الحالتين ومن ثم نجد أن اعتمادنا في قياس قيمة السلع والخدمات على أساس الاسعار الجارية قد لا يعكس التغيرات في حجم الانتاج

الحقيقي والتي تؤثر تأثيرا مباشرا في مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .

حسابات الدخل القومي في الجمهورية العربية اليمنية :

قام الجهاز المركزي للتخطيط باعداد حسابات للدخل القومي للجمهورية العربية اليمنية اعتبارا من عام ١٩٧٠/٦٩ وفقا للنظام الموحد لحسابات الدخل القومي المقترح تنفيذه في دول الجامعة العربية (٩) . وتتألف حسابات الدخل القومي في الجمهورية العربية اليمنية من الحسابات الاربعة التالية :

أ ــ حساب الناتج المحلي والانفاق .

ب ــ حساب الدخل القومي المتاح وتخصيصاته .

ج ــ حساب تمويل رأس المال .

د ــ حساب الصفقات الخارجية .

وسنتناول دراسة وتحليل تلك الحسابات بالتفصيل خلال الفترة من عام ١٩٧٤/٧٣ وحتى عام ١٩٨١/٨٠م . والسبب في اختيار تلك الفقرة للدراسة أنها تمثل مرحلة الانتقال الى التخطيط الاقتصادي الشامل البرنامج الانمائي الثلاثي (٧٤/٧٣ ــ ١٩٧٦/٧٥) ومرحلة التخطيط الاقتصادي الشامل الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٧٧/٧٦ ــ ١٩٨١/٨٠) .

أ ــ حساب الناتج المحلي والانفاق

ينقسم الحساب الى قسمين هما :

ــ الناتج المحلي الاجمالي ، ويتألف من العناصر التالية : تعويضات العاملين ــ فائض التشغيل ــ اهتلاك رأس المال الثابت ــ صافي الضرائب غير المباشرة .

ــ الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي ويتألف من العناصر التالية : الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي ــ الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ــ مجمل الاستثمار (اجمالي تكوين رأس المال الثابت، زائدا التغير في المخزون) ــ صادرات السلع والخدمات ــ ناقصا واردات السلع والخدمات .

وبدراسة الجدول رقم (١) الذي يوجز الناتج المحلي الاجمالي والانفاق بالاسعار الجارية خلال الفترة من ٧٣/٧٢ الى ١٩٨١/٨٠ بملايين الريالات اليمنية يتضح لنا ما يلي :

١ ــ ازدياد الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٧٣/٧٢ ــ ١٩٨١/٨٠ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٣/٧٢ حوالي (٤٥٨٪) وبلغ متوسط

نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة المدروسة حوالي (٢٤ ٪).ويتبين تزايد الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ على عام ٧٣/٧٢ حوالي (١١٨ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية حوالي (٣٠ ٪) . كما يلاحظ ازدياد الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الخطة الخمسية الاولى حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٦/٧٥ حوالي (١٥٦ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية حوالي (٢١ ٪) .

(٢) باستعراض بنود الناتج المحلي الاجمالي حسب الدخل خلال الفترة ٧٣/٧٢ ــ ١٩٨١/٨٠ نجد أنها في تزايد ، حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٣/٧٢ لتعويضات العاملين (٥٩٤ ٪) ــ لفائض التشغيل (٣٣٠ ٪) ــ لاهتلاك رأس المال الثابت (٥٣٢ ٪) ــ لها في الضرائب غير المباشرة (١٣٤٦ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة المدروسة لتعويضات العاملين (٢ر٢٧ ٪) ــ لفائض التشغيل (٢٠ ٪) ــ لاهتلاك رأس المال الثابت (٢٦ ٪) ــ لصافي الضرائب غير المباشرة (٤٠ ٪) . ويلاحظ ازدياد بنود الناتج المحلي الاجمالي حسب الدخل خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ على ٧٣/٧٢ لتعويضات العاملين (١٠٨ ٪) ــ لفائض التشغيل (١١٣ ٪) ــ لاهتلاك رأس المال الثابت (١٠٦ ٪) ــ لصافي الضرائب غير المباشرة (٢١٤ ٪) وقد بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية لتعويضات العاملين (٢٨ ٪) ــ لفائض التشغيل (٢٩ ٪) ــ لاهتلاك رأس المال الثابت (٢٧ ٪) ــ لصافي الضرائب غير المباشرة (٤٦ ٪) . كما يتبين تزايد بنود الناتج المحلي الاجمالي حسب الدخل خلال الخطة الخمسية الاولى حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٦/٧٥ لتعويضات العاملين (٢٣٤ ٪) ــ لفائض التشغيل (١٠٢ ٪) ــ لاهتلاك رأس المال الثابت (٢٠٧ ٪) ــ لصافي الضرائب غير المباشرة (٣٦٠ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية لتعويضات العاملين (٢٧ ٪) ــ لفائض التشغيل (١٥ ٪) ــ لاهتلاك رأس المال الثابت (٢٥ ٪) ــ لصافي الضرائب غير المباشرة (٣٦ ٪) .

٣ ــ باستعراض عناصر الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من عام ٧٣/٧٢ وحتى عام ١٩٨١/٨٠ نجد أنه في ازدياد ، حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ عن ٧٣/٧٢ للانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (٧٠١ ٪) ــ للانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (٤٨٦ ٪) ــ لمجمل الاستثمار (١٣٤٩ ٪) ــ لصادرات السلع والخدمات (١١٩٨ ٪) ــ لواردات السلع والخدمات (١٢٢٣ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة المدروسة للانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (٣٠ ٪) ــ للانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (٢٥ ٪) ــ لمجمل الاستثمار (٤٠ ٪) ــ لصادرات السلع والخدمات (٣٨ ٪) ــ لواردات السلع والخدمات (٣٨ ٪) . ويلاحظ ازدياد عناصر الانفاق على الناتج المحلي

الاجمالي خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عـــام ٧٦/٧٥ على عام ٧٣/٧٢ للانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (١١٥ ٪) ـــ وللانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (١٢٤ ٪) ـــ لمجمل الاستثمار (١٦٤ ٪) ـــ لصادرات السلع والخدمات (٢٤٥ ٪) ـــ لواردات السلع والخدمات (١٧٣ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (٢٩ ٪) ـــ للانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (٣١ ٪) ـــ لمجمل الاستثمار (٣٨ ٪) ـــ لصادرات السلع والخدمات (٥١ ٪) ـــ لواردات السلع والخدمات (٤٠ ٪) . كما تبين تزايد عناصر الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الخطة الخمسية الاولى حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٦/٧٥ للانفـــاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (٢٧٣ ٪) ـــ للانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (١٦١ ٪) ـــ لمجمل الاستثمار (٤٥٠ ٪) ـــ لصادرات السلع والخدمات (٢٧٦ ٪) ـــ لواردات السلع والخدمات (٣٨٥ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (٣٠ ٪) ـــ للانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (٢١ ٪) ـــ لمجمل الاستثمار (٤١ ٪) ـــ لصادرات السلع والخدمات (٣٠ ٪) ـــ لواردات السلع والخدمات (٣٧ ٪) .

٤ ـــ للتعرف على هيكل الناتج المحلي الاجمالي حسب عناصر الدخـــل والانفاق سنوجد الاهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الدخل والانفاق الى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترتي البرنامج الانمائي الثلاثي والخطة الخمسية الاولـــى وللفترتين معا وهي كما يلي :

الفـترة / العناصـــر	البرنامج الانمائي الثلاثـي ٪	الخطة الخمسية الأولى ٪	الفترتـان معـا ٪
عناصر الدخـل :			
تعويضات العاملين	٢٠ر٩	٢٥ر٠	٢٤ر٣
فائض التشغيل	٦٨ر٧	٥٦ر٠	٥٨ر٤
اهتلاك راس المال الثابت	٢ر٢	٢ر٤	٢ر٤
صافي الضرائب غير المباشرة	٨ر٢	١٦ر٦	١٤ر٩
عناصـر الانفـــاق			
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	١٣ر٥	١٧ر٤	١٦ر٧
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٩٧ر٤	١٠١ر٧	١٠٠ر٩
مجمل الاستثمـار	١٩ر٧	٤٠ر٩	٣٦ر٨
صادرات السلع والخدمات	٤ر٤	٥ر٣	٥ر١
ناقصا : واردات السلع والخدمات	٣٥ر٠	٦٥ر٣	٥٩ر٥
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويلاحظ أن الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص يحتل المرتبة الاولى بين عناصر الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي وهذا يتفق مع حال الدول النامية حيث ينفق الجزء الاعظم من الدخل على الاستهلاك ، وفي الجمهورية العربية اليمنية يرجع كذلك الى ضعف الانتاج والى الحرمان الذي عاشه المجتمع في حكم الامامة . كما يرجع السبب في ارتفاع نسبة واردات السلع والخدمات الى اعتماد الجمهورية العربية اليمنية على الواردات في تلبية معظم احتياجاتها من السلع والخدمات . وبعزى السبب في انخفاض نسبة صادرات السلع والخدمات في ان الجمهورية العربية اليمنية لا تصدر الا سلعتين فقط هما القطن والجلود .

ب ــ حساب الدخل القومي المتاح وتخصيصاته :

ينقسم هذا الحساب الى قسمين هما :

ــ الدخل القومي المتاح ، ويتألف من العناصر التالية : تعويضات العاملين ــ فائض التشغيل ــ صافي دخول عوامل الانتاج من العالم الخارجي (صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي زائدا صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي) ــ صافي الضرائب غير المباشرة ــ صافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي .

ــ تخصيص الدخل القومي المتاح ، ويتألف من العناصر التالية : الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي ــ الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ــ الادخار .

وبدراسة الجدول رقم (٢) الذي يوجز الدخل القومي المتاح وتخصيصاته بالاسعار الجارية خلال الفترة من عام ٧٣/٧٢ وحتى عام ١٩٨١/٨٠ بملايين الريالات اليمنية يتضح لنا ما يلي :

(١) ازدياد الدخل القومي المتاح خلال الفترة من عام ٧٣/٧٢ الى عام ٨١/٨٠ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٣/٧٢ حوالي (٥٢٤٪) وقد بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة محل الدراسة حوالي (٢٦٪) ، ويلاحظ انه في عام ٨١/٨٠ انخفض الدخل القومي المتاح حيث بلغت نسبة الانخفاض عن عام ٨٠/٧٩ حوالي (١٣ ٪) ويرجع ذلك الى انخفاض صافي دخول عوامل الانتاج من العالم الخارجي وصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي . كما يتضح تزايد الدخل القومي المتاح خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ عن عام ٧٣/٧٢ حوالي (١٦٩ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية حوالي (٣٩ ٪) . ونجد أيضا ازدياد الدخل القومي المتاح خلال فترة الخطة الخمسية الاولى حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٦/٧٥ حوالي (١٣٢ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية حوالي (١٨ ٪) .

(٢) باستعراض عناصر عوائد الانتاج خلال الفترة ٧٣/٧٢ ــ ١٩٨١/٨٠ نجد انها في ازدياد ، حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٣/٧٢ لتعويضات العاملين (٥٩٤ ٪) ــ لفائض التشغيل (٣٣٠ ٪) ــ لصافي دخول عوامل الانتاج من العالم الخارجي (٥٧٣ ٪) ــ لصافي الضرائب غير المباشرة (١٣٤٦ ٪) ــ لصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي (٩٥١ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال تلك الفترة لتعويضات العاملين (٢٧ر٣ ٪) ــ لفائض التشغيل (٢٠ ٪) ــ لصافي دخول عوامل الانتاج من العالم الخارجي (٢٧ ٪) ــ لصافي الضرائب غير المباشرة (٤٠ ٪) ــ لصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي (٣٤ ٪) . كما يلاحظ تزايد بنود عوائد عناصر الانتاج خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ على عام ٧٣/٧٢ لتعويضات العاملين (١٠٨ ٪) ــ لفائض التشغيل (١١٣ ٪) ــ لصافي دخول عوامل الانتاج من العالم الخارجي (١٧١ ٪) ــ لصافي الضرائب غير المباشرة (٢١٤ ٪) ــ لصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي (٥٢٢ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية لتعويضات العاملين (٢٨ ٪) ــ لفائض التشغيل (٢٩ ٪) ــ لصافي دخول عوامل الانتاج من العالم الخارجي (٣٩ ٪) ــ لصافي الضرائب غير المباشرة (٤٦ ٪) ــ لصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي (٨٤ ٪) . كما تبين تزايد بنود عناصر الانتاج خلال فترة الخطة الخمسية الاولى حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٦/٧٥ لتعويضات العاملين (٢٣٤ ٪) ــ لفائض التشغيل (١٠٢ ٪) ــ لصافي دخول عوامل الانتاج من العالم الخارجي (١٤٩ ٪) ــ لصافي الضرائب غير المباشرة (٣٦٠ ٪) ــ لصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي (٦٩ ٪) وقد بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية لتعويضات العاملين (٢٧ ٪) ــ لفائض التشغيل (١٥ ٪) ــ لصافي دخول عوامل الانتاج من العالم الخارجي (٢٠ ٪) ــ لصافي الضرائب غير المباشرة (٣٦ ٪) ــ لصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي (١١ ٪) .

(٣) باستعراض بنود تخصيصات الدخل القومي المتاح خلال الفترة ٧٣/٧٢ ــ ٨١/٨٠ نجد انها في تزايد خلال الفترة المدروسة حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٣/٧٢ للانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (٧٠١ ٪) ــ للانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (٤٨٦ ٪) ــ للادخار (٦١٥ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال تلك الفترة للانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (٣٠ ٪) ــ للانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص(٢٥ ٪) ــ للادخار(٢٨ ٪). كما يلاحظ ازدياد بنود تخصيصات الدخل القومي المتاح خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ عن عام ٧٣/٧٢ للانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (١١٥ ٪) ــ للانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (١٢٤ ٪) ــ للادخار (٥٤٣ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للانفاق

الاستهلاكي النهائي الحكومي (٢٩٪) ــ للانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (٣١٪) ــ للادخار (٨٦٪) . كما تبين تزايد بنود تخصيصات الدخل القومي المتاح خلال فترة الخطة الخمسية الاولى حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٦/٧٥ للانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (٢٧٣٪) ــ للانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (١٦١٪) ــ للادخار (١١٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (٣٠٪) ــ للانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (٢١٪) ــ للادخار (٢ر٪) .

(٤) للتعرف على هيكل الدخل القومي المتاح سنوجد الاهمية النسبية لكل عنصر من عوائد عناصر الانتاج وتخصيصات الدخل القومي المتاح خلال فترتي البرنامج الانمائي الثلاثي والخطة الخمسية الاولى والفترتين معا ، فنجد أن :

الفترة / العناصر	البرنامج الانمائي الثلاثي ٪	الخطة الخمسية الأولى ٪	الفترتين معا ٪
بنود التخصيصات :			
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٩ر٧	١١ر٤	١١ر١
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٩٦ر٦	٦٦ر٥	٦٧ر١
الادخـــار	٢٠ر٣	٢٢ر١	٢١ر٨
عوائد عناصر الانتاج :			
تعويضات العاملين	١٥ر٠	١٦ر٤	١٦ر١
فائض التشغيل	٤٩ر١	٣٦ر٧	٣٨ر٨
صافي الضرائب غير المباشرة	٥ر٨	١٠ر٨	٩ر٩
صافي دخول عوامل الانتاج من العالم الخارجي	١٠ر١	١٠ر٧	١٠ر٧
صافي التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجي	٢٠ر٠	٢٥ر٤	٢٤ر٥
الدخـل القومـي المتـاح	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويلاحظ أن الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والادخار ضعيف نسبيا وذلك راجع الى أن الجزء الاكبر من الدخل ينفق على الاستهلاك نتيجة الحرمان الذي عاشه المجتمع اليمني في حكم الامامة .

ج ــ حساب تمويل رأس المال :

ينقسم هذا الحساب الى قسمين هما :

القسم الاول : التراكم الاجمالي وتمويله ، ويتضمن :

ــ التراكم الاجمالي ويتألف من البنود التالية : التغير في المخزون ــ مجمل تكوين رأس المال الثابت ــ صافي الاقراض الى العالم الخارجي .

ـــ تمويل التراكم الاجمالي ويتألف من البنود التالية : الادخار ـــ اهتـــلاك رأس المال الثابت ـــ صافي التحويلات الراسمالية من العالم الخارجي .

القسم الثاني : صافي حيازة الاصول المالية وصافي الخصوم الاجنبية زائدا صافي الاقراض الى العالم الخارجي .

وبدراسة الجدول رقم (٣) الذي يوجز تمويل رأس المال بالاسعار الجارية خلال الفترة من عام ٧٣/٧٢ وحتى عام ١٩٨١/٨٠ يتضح لنا ما يلي :

١ ـــ ازدياد التراكم الاجمالي خلال الفترة ٧٣/٧٢ ـــ ١٩٨١/٨٠ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٣/٧٢ حوالي (٤٥٨ ٪) ، ويلاحظ ان التراكم الاجمالي بدأ في الانخفاض من ١٩٧٩/٧٨ فبالنسبة لتمويل التراكم الاجمالي فانه يرجع الى انخفاض صافي الاقراض الى العالم الخارجي ، أما بالنسبة للتراكم الاجمالي فيرجع ذلك الى انخفاض كل من الادخار وصافي التحويلات الراسمالية من العالم الخارجي ويعزى ذلك الانخفاض الى قلة الموارد الاقتصادية بالجمهورية العربية اليمنية والاعتماد على الاقتراض من العالم الخارجي لتمويل مشاريع الخطة الاقتصادية ، وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة محل الدراسة حوالي (٢٤ ٪) . ويلاحظ تزايد التراكم الاجمالي خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ على عام ٧٣/٧٢ حوالي (٤٣٩ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية حوالي (٧٥٪) . بينما نجد انه خلال فترة الخطة الخمسية الاولى فقد زاد التراكم الاجمالي في العامين الاولين فقط ثم أخذ في الانخفاض خلال السنوات الثلاث الاخيرة من الخطة ، وقد بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٦/٧٥ حوالي (٤ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية حوالي (١٠ر ٪) .

٢ ـــ باستعراض عناصر التراكم الاجمالـــي خـــلال الفتـــرة ٧٣/٧٢ ـــ ١٩٨١/٨٠ نجد أن التغير في المخزون ومجمل تكوين رأس المال الثابت في تزايد حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٣/٧٢ للتغير في المخزون (١٢٨ ٪) ـــ لمجمل تكوين رأس المال الثابت (١٥٢١ ٪)وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للتغير في المخزون (١١ ٪) ـــ ولمجمل تكوين رأس المال الثابت (٤٢ ٪) ، بينما نجد أن صافي الاقراض الى العالم الخارجي يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٣/٧٢ (٩٩٤٤ ٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية حوالي (٥ ٪) . ويلاحظ تزايد عناصر التراكم الاجمالي خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ عن عام ٧٣/٧٢ للتغير في المخزون (٢٣٠ ٪) ـــ لمجمل تكوين رأس المال الثابت (١٥٤ ٪) ـــ لصافي الاقراض الى العالم الخارجي (٣٧١٩ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للتغير في المخزون (٤٩ ٪) ـــ لمجمل تكوين رأس المال الثابت (٣٦ ٪) ـــ لصافي الاقراض الى

العالم الخارجي (٢٣٧٪) . اما في خلال فترة الخطة الخمسية الاولى فنجد أن مجمل تكوين رأس المال الثابت في تزايد حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٦/٧٥ (٥٣٨٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية (٤٥٪) ، بينما نجد أن التغير في المخزون يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت نسبة الانخفاض في عام ٧٦/٧٥ (٥٣٨ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية (٤٥ ٪) ، بينما نجد ان (٢٤٨٪) ، أما صافي الاقراض الى العالم الخارجي فقد زاد خلال العامين الاولين ثم أخذ في الانخفاض حيث بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٦/٧٥ (١٦٣٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية (١٦٧٪) .

٣ ــ باستعراض عناصر تمويل التراكم الاجمالي خلال الفترة من عام٧٣/٧٢ وحتى عام ١٩٨١/٨٠ نجد أن كلا من الادخار واحتلال رأس المال الثابت في تزايد وان كان الادخار قد انخفض في عامي ٨٠/٧٩ عــن عام ١٩٨١/٨٠ وقد بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٣/٧٢ للادخار (٦١٥٪) ــ لاهتلاك رأس المال الثابت (٥٣٢٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للادخار (٢٨٪) ــ لاهتلاك رأس المال الثابت (٢٦ ٪) ، بينما نجد ان صافي التحويلات الراسماليــة من العالم الخارجي ، يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٣/٧٢ حوالي (٣٥٠٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية حوالي (٥٥٪) . ويلاحظ تزايد عناصر تمويل التراكم الاجمالي خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ عن عام ٧٣/٧٢ للادخار (٥٣٤٪) ــ لاهتلاك رأس المال الثابت (١٠٦٪) ــ لصافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي (١٣٥٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنويــة للادخار (٨٦٪) ــ لاهتلاك رأس المال الثابت (٢٧٪) ــ لصافي التحويـــلات الرأسمالية من العالم الخارجي (٣٣٪) . بينما نجد خلال فترة الخطة الخمسية الاولى أن اهتلاك رأس المال الثابت في تزايد حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٦/٧٥ (٢٠٧٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية حوالــي (٢٥٪) ، أما الادخار فقد انخفض في عامي ٨٠/٧٩ عن ٨١/٨٠ وقد بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٦/٧٥ (١١٪) وبلغ متوسط نسبة الزيــادة السنوية (٢٪) ، أما صافي التحويلات الرأسمالية فيتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٦/٧٥ حوالي (٢٩٢٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية حوالي (٨٪) .

٤ ــ للتعرف على هيكل التراكم الاجمالي وتمويله سنوجد الاهمية النسبية لكل من عناصر التراكم وعناصر التمويل خلال فترتي البرنامج الانمائي الثلاثــي والخطة الخمسية الاولى والفترتين معا . فنجد أن :

العناصر / الفترة	البرنامج الانمائي الثلاثي ٪	الخطة الخمسية الأولى ٪	الفترتين معا ٪
عناصر التراكم :			
التغير في المخزون	١٠ر٦	٤ر٣	٥ر٤
مجمل تكوين رأس المال الثابت	٤٩ر٤	١٠٥ر٠	٩٥ر٥
صافي الاقراض الى العالم الخارجي	٤٠ر٠	(-)٩ر٣	(-)٩ر٠
عناصر التحويل :			
الادخار	٨٨ر٢	٩٠ر١	٨٩ر٨
اهتلاك رأس المال الثابت	٦ر٧	٦ر٤	٦ر٤
صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	١ر٥	٣ر٥	٣ر٨
التراكم الإجمالي وتمويله	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٥ ــ صافي حيازة الاصول المالية في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من ٧٢/٧٣ الى عام ١٩٨١/٨٠ حيث بلغت نسبة الانخفاض في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٢/٧٣ حوالي (٢٩٥٣ ٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية خلال الفترة المدروسة حوالي (٢٦٨٩ ٪) . ويلاحظ تزايد صافي حيازة الاصول المالية خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ على عام ٧٢/٧٣ حوالي (١٩٣٠ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية حوالي (١٧٣ ٪) . وفي خلال الخطة الخمسية الاولى يلاحظ ان صافي حيازة الاصول المالية في تزايد خلال الثلاث السنوات الاولى من الخطة ثم انخفضت في العامين الاخيرين وبلغت نسبة الانخفاض في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٦/٧٥ حوالي (٢٤١٪) وبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوية حوالي (٤٤٤٢ ٪) .

٦ ــ صافي الخصوم الاجنبية المتداولة يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من عام ٧٢/٧٣ وحتى عام ٨١/٨٠ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٢/٧٣ حوالي (١٣٠٣ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية حوالي (٥٤ ٪) ، ويلاحظ ازدياد صافي الخصوم الاجنبية المتداولة خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ على عام ٧٢/٧٣ (٤٢٤ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية (٧٤٪) . كما يتبين تزايد صافي الخصوم الاجنبية المتداولة خلال الخطة الخمسية الاولى حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٦/٧٥ (٥١٢ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية (٤٤٪) .

د ــ حساب الصفقات الخارجيــة :

ينقسم هذا الحساب الى قسمين هما :

القسم الاول : الصفقات الخارجية الجارية ، ويتألف من :

ــ الايرادات الجارية ، وتشمــل : صادرات السلــع والخدمات ــ صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي ــ صافي دخل الملكية وعائد التنظيم مــن العالم الخارجي ــ صافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي .

ــ التصرف في الايرادات الجارية ، وتشمل : واردات السلع والخدمات ــ فائض الدولة من العمليات الجارية .

القسم الثاني : الصفقات الخارجية الرأسمالية ، ويتألف من :

ــ المتحصلات ، وتشمل : صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي ــ صافي الخصوم الاجنبية المتداولة ــ فائض الدولة من العمليات الجارية .

ــ المدفوعات ، وتشمل صافي حيازة الاصول المتداولة .

وبدراسة الجدول رقم (٤) الذي يوجز الصفقات الخارجيــة بالاسعــار الجارية خلال الفترة من عام ٧٣/٧٢ وحتى عام ١٩٨١/٨٠ بملايين الريالات اليمنية يتضح ما يلــي :

١ ــ ازدياد الايرادات الجارية خلال الفترة ٧٣/٧٢ ــ ١٩٨١/٨٠ حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٣/٧٢ حوالي (٨١٤٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة المدروسة حوالي (٣٢٪) ، ويلاحظ انخفاض الايرادات الجارية في عام ٨١/٨٠ حيث بلغت نسبة الانخفاض عن عام ٨٠/٧٩ حوالي (١٣٪) ويرجع الى انخفاض صافي دخــول عوامل الانتــاج من العالم الخارجي وصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي . كما يلاحــظ تزايد الايرادات الجارية خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبــة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ عن عام ٧٣/٧٢ (٣٤٧٪) وبلغ متوسط نسبة الزيــادة السنوية (٦٥٪) . كما يتبين ازدياد الايرادات الجارية خلال فترة الخطة الخمسية الاولى حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ عن عام ٧٦/٧٥ (١٠٥٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية (١٥٪) .

٢ ــ باستعراض بنود الايرادات الجارية خلال الفترة من ٧٣/٧٢ الــى ٨١/٨٠ نجد انها في تزايد خلال الفترة موضوع الدراسة حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٣/٧٢ لصادرات السلع والخدمات (١١٩٨٪) ــ لصافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي (٤٣٨ ٪) ــ لصافي دخل الملكية وعائــد التنظيم في العالم الخارجي (١٧١٠ ٪) ، لصافي التحويلات الجارية الاخرى مــن

العالم الخارجي (٩٥١٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال تلك الفترة لصادرات السلع والخدمات (٣٨٪) لصافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي (٢٣٪) ـ لصافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي (٤٤٪) ـ لصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي (٣٤٪) . ويلاحظ ازدياد بنود الايرادات الجارية خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ عن عام ٧٣/٧٢ لصادرات السلع والخدمات (٢٤٥٪) ـ لصافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي (١٣١٪) ـ لصافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي (٥٠٧٪) ـ لصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي (٥٢٢ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية لصادرات السلع والخدمات (٥١ ٪) لصافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي (٣٢ ٪) ـ لصافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي (٨٢٪) ـ لصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي (٨٤٪) . كما يلاحظ تزايد بنود الايرادات الجارية خلال فترة الخطة الخمسية الاولى حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٦/٧٥ لصادرات السلع والخدمات (٢٧٦٪) ـ لصافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي (١٣٣٪) ـ لصافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي (١٩٨٪) ـ لصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي (١٨ ٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية لصادرات السلع والخدمات (٣٠٪) ـ لصافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي (١٨٪) ـ لصافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي (٢٤٪) ـ لصافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي (١١٪) .

٣ ـ باستعراض بنود التصرف في الايرادات الجارية خلال الفترة من عام ٧٣/٧٢ وحتى عام ٨١/٨٠ نجد ان واردات السلع والخدمات في تزايد ، حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٣/٧٢ (١٢٢٣٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية (٣٨٪) . ويلاحظ تزايد واردات السلع والخدمات خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٧٦/٧٥ عن عام ٧٣/٧٢ حوالي (١٧٣٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية (٤٠٪) . كما يلاحظ ازدياد واردات السلع والخدمات خلال فترة الخطة الخمسية الاولى حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٨١/٨٠ على عام ٧٦/٧٥ (٣٨٥٪) وبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية حوالي (٣٧٪) . أما فائض الدولة من العمليات الجارية فيمثل نتيجة العمليات الجارية للدولة ، فاذا كان الفائض بالموجب فيعني ذلك أن نتيجة العمليات الجارية في صالح الدولة ، اما اذا كان الفائض بالسالب فذلك يعني ان نتيجة العمليات الجارية في غير صالح الدولة . ويلاحظ ان فائض الدولة من العمليات الجارية لم يكن في صالح الدولة خلال عامي ٧٣/٧٢ ـ ٧٤/٧٣ واعتبارا

من عام٧٤/٧٥ وحتى عام ٧٧/٧٨ أصبح فائض العمليات الجارية في صالح الدولة، ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى زيادة صافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي اعتبارا من ٧٤/٧٥ ثم اعتبارا من ٧٨/٧٩ وحتى عام ٨٠/٨١ أصبح فائض الدولة من العمليات الجارية في غير صالح الدولة .

٤ ــ للتعرف على هيكل الايرادات الجارية ــ والتصرف في الايرادات الجارية سنوجد الاهمية النسبية لكل بند من البنود خلال فترتي البرنامج الانمائي الثلاثي والخطة الخمسية الاولى ولفترتين معا فنجد أن :

البنـــود / الفـــترة	البرنامج الانمائي الثلاثي ٪	الخطة الخمسية الأولى ٪	الفترتين معا ٪
بنود الايرادات الجارية :			
صادرات السلع والخدمات	٩ر٤	٨ر٧	٨ر٨
صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	٥ر٢٣	١٩ر٢	١٩ر٩
صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	٧ر٠	٨ر٠	٧ر٨
صافي التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجي	١ر٦٠	١ر٦٤	٥ر٦٣
بنود التصرف في الايرادات الجارية :			
واردات السلع والخدمات	٣ر٧٥	٩ر١٠٧	٩ر١٠٢
فائض الدولة من العمليات الجارية	٧ر٢٤	٩ر٧(—)	٩ر٢(—)

يلاحظ ان نسبة الصادرات في الايرادات الجارية صغيرة ، وذلك لان الجمهورية العربية اليمنية لا تصدر الا سلعتين فقط هما القطن والجلود . أما صافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي فتحتل المرتبة الاولى بين بنود الايرادات الجارية ، ويرجع ذلك الى النسبة الكبيرة التي يتم تحويلها من المغتربين اليمنيين . ويلاحظ ان فائض الدولة من العمليات الجارية خلال فترة البرنامج الانمائي الثلاثي كان في صالح الدولة ، ويعزى ذلك الى ان البرنامج الانمائي الثلاثي يتضمن بعض المشاريع على مستوى الاقتصاد القومي وليس كل قطاعات الاقتصاد القومي .

استكمالا لدراسة حسابات الدخل القومي سيقوم الباحث بتركيب نموذج قياسي مبسط للدخل القومي من مكونات الانفاق ، ويعزى السبب في استخدام

مكونات الانفاق لتركيب نموذج الدخل القومي الى أن نسب مكونات الانفاق القومي تشكل اهدافا للخطة تسعى الى تحقيقها بالاضافة الى اهمية كل مكون من مكونات الانفاق القومي على النواحي الاجتماعية والاقتصادية .

والنموذج القياسي المقترح للدخل القومي في الجمهورية العربية اليمنية هو :

$$ح_هـ = أ_0 + أ_1 ت_هـ \quad (1)$$

$$خ_هـ = ب_0 + ب_1 م_{هـ-1} \quad (2)$$

$$س_هـ = د_0 + د_1 ج_{هـ-1} \quad (3)$$

$$ص_هـ = ع_0 + ع_1 ت_هـ \quad (4)$$

$$و_هـ = ل_0 + ل_1 ى_{هـ-1} \quad (5)$$

$$ى_هـ = ح_هـ + خ_هـ + س_هـ + ص_هـ - و_هـ \quad (6)$$

حيث :

$ح_هـ$: الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بالبليون ريال يمني في السنة (هـ) .

$خ_هـ$: الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بالبليون ريال يمني في السنة (هـ) .

$س_هـ$: صافي الاستثمار (يساوي مجمل تكوين رأس المال الثابت زائداً التغير في المخزون ناقصاً اهتلاك رأس المال الثابت) بالبليون ريال يمني في السنة (هـ) .

$ص_هـ$: الصادرات تساوي صادرات السلع والخدمات زائداً صافي دخول عوامل الانتاج من العالم الخارجي) بالبليون ريال يمني في السنة (هـ) .

$و_هـ$: واردات السلع والخدمات بالبليون ريال يمني في السنة (هـ) .

$ت_هـ$: تمثل عنصر الزمن

$م_{هـ-1}$: الدخل القومي المتاح بالبليون ريال يمني في السنة (هـ) .

$ج_{هـ-1}$: الانتاج الإجمالي بسعر المنتج بالبليون ريال يمني في السنة (هـ) .

$ى_هـ$: الدخل القومي بالبليون ريال يمني في السنة (هـ) .

والنموذج المقترح يعتبر نموذجا متكاملا ، حيث يتضمن ستة متغيرات داخلية (ح ــ خ ــ س ــ ص ــ و ــ ى) تناظرها ست معادلات . والنموذج يتكون من خمس معادلات سلوكية من المعادلة الاولى الى المعادلة الخامسة تفسر كل معادلة اثر المتغيرات الخارجية على المتغير الداخلي بالاضافة الى معادلة تعريفية للدخل القومي : المعادلة السادسة .

ولتقدير معالم النموذج المقترح فاننا سوف نقدر معالم كل معادلة من المعادلات الخمس الاولى باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ، ثم بعد ذلك نوجد تقديرا لكل مكون من مكونات الانفاق ونعوض بتلك القيم في المعادلة التعريفية للدخل القومي بذلك نحصل على تقدير للدخل القومي .

باستخدام بيانات الفترة الزمنية من عام ٧٤/٧٣ وحتى عام ١٩٨١/٨٠ (الجدول رقم ٥) لتقدير معالم النموذج المقترح ، نجد ان النموذج بعد تقدير المعالم كما يلي :

$$\overset{\wedge}{ح}_{هـ} = ١ر١١٠٢٥ + ٠ر٣٢٤٧٥\ ت_{هـ} \qquad \text{ت} = \text{سنة} \quad ٧٧/٧٦ = \text{صفر} \qquad (٧)$$

(٠ر٠٦٥١٦٣) (٠ر٠٢٧٧٨٦) $ر^{٢} = ٠ر٩٥٧٩$

$$\overset{\wedge}{خ}_{هـ} = ١ر٣٨٠٩٦٥ + ٠ر٦٥٥٩٧٩\ م_{هـ-١} \qquad (٨)$$

(٤٨٠٤٠٥ر٠) (٠٤٣٦٩ر٠) $ر^{٢} = ٠ر٩٧٤٢$

$$\overset{\wedge}{س}_{هـ} = -٠ر٥٨٩١١٣ + ٠ر٣٦٢٤٢٣\ ج_{هـ-١} \qquad (٩)$$

(٢١٣٧٥٨ر٠) (٠٣٥٧١٨ر٠) $ر^{٢} = ٠ر٩٤٥$

$$\overset{\wedge}{ص}_{هـ} = ١ر٤٢٤٤٢٩ + ٠ر٣٦٩٣٩٣\ ت_{هـ} \qquad \text{ت} = \text{سنة} \quad ٧٧/٧٦ = \text{صفر} \qquad (١٠)$$

(٠٨٤١٥٨ر٠) (٠٣٥٨٨٥ر٠) $ر^{٢} = ٠ر٩٤٦٤$

$$\overset{\wedge}{و}_{هـ} = -١ر٠٧٨٦٠٣ + ٠ر٧٨٠٣٨٩\ ى_{هـ-١} \qquad (١١)$$

(٢٩٩٩١٦ر٠) (٠٣٦٧٥٦ر٠) $ر^{٢} = ٠ر٩٨٦٩$

$$\overset{\wedge}{ى}_{هـ} = \overset{\wedge}{ح}_{هـ} + \overset{\wedge}{خ}_{هـ} + \overset{\wedge}{س}_{هـ} + \overset{\wedge}{ص}_{هـ} - \overset{\wedge}{و}_{هـ} \qquad (١٢)$$

وقد ثبتت معنوية معامل التحديد (ر ٢) عند مستوى معنوية (٥ ٪) ، وكذلك ثبتت معنوية معالم كل معادلة عند مستوى معنوية (٥٪) . وباختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للمعادلات السلوكية تبين عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي بكل معادلة من المعادلات السلوكية .

وباستخدام معادلات النموذج من المعادلة السابعة الى المعادلة الثانية عشرة لتقدير قيمة الدخل القومي لعام ١٩٨٢ نجد أن :

البيـــــــــــان	القيمة بالبليون ريال يمني
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٨٩٦٣٧٥
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	١٣ر٣٩٣٢٥٢
صافي الاستثمار	٦ر٦٥٢٨٢٣
الصـــــــادرات	٣ر٤٥٦٠٩١
ناقصا : واردات السلع والخدمات	١٠ر٤١٨٨٦٨
الدخـــل القومـــي	١٥ر٩٧٩٦٧٣

وتجدر الاشارة الى ان الجهاز المركزي للتخطيط قد قام بعمل تقدير اولـــي للدخل القومي لعام ١٩٨٢ بلغ (١٦ر٣٨٧) بليون ريال يمني ، ويبلغ مقدار النقص بين تقدير الباحث من النموذج المقترح وتقدير الجهاز المركزي للتخطيط حوالـــي (٧٠٤ر٠) بليون ريال يمني . اي ان النسبة المئوية للنقص الى تقدير الجهاز تبلغ حوالي (٥ر٢٪) ويرجع السبب في اختلاف تقدير الدخل القومي من النمـــوذج المقترح عن التقدير الاولى للجهاز المركزي للتخطيط الى :

أ ـــ ان تقدير كل من الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والصادرات عبارة عن وسط حسابي لتقدير السنتين الماليتين ٨١/٨٢ و٨٢/١٩٨٣ .

ب ـــ ان النموذج المقترح لم يأخذ كل العوامل المؤثرة على كل مكون مـــــن مكونات الانفاق .

وجدير بالذكر انه حيث أن النسبة المئوية للفرق بين تقدير الدخل القومي من النموذج المقترح والتقدير الاولى للجهاز المركزي للتخطيط ليست كبيرة فبالتالي يمكن القول ان النموذج المقترح يعتبر صالحا لتقدير الدخل القومي في الجمهوريـــة العربيـــة اليمنية .

جدول رقم (١) – الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق بالأسعار الجارية خلال الفترة ٧٢/٧٣–٨٠/١٩٨١ (بملايين الريالات اليمنية)

البنـــود / السنـــوات	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
تعويضات العاملين	٤٩٥	٦٠٠	٧٩٢	١٠٢٩	١٢٨٤	١٩٣٨	٢٦١٩	٣٠٩٤	٣٤٣٤
فائض التشغيل	١٥٧٢	١٩٧٣	٢٦٢٦	٣٣٤١	٤٠٥١	٤٦١٧	٥٧٠٩	٦٥٦٧	٦٧٥٥
أهتلاك رأس المال الثابت	٥٠	٦٦	٨٤	١٠٣	١٣٣	١٩٤	٢٤٥	٢٩١	٣١٦
صافي الضرائب غير المباشرة	١٤٧	٢٠٨	٢٧٥	٤٦٢	١٠١٩	١٤٧١	١٥٩٣	١٩٦٧	٢١٢٥
الناتج المحلي الإجمالي	٢٢٦٤	٢٨٤٧	٣٧٧٧	٤٩٣٥	٦٤٨٧	٨٢٢٠	١٠١٦٦	١١٩١٩	١٢٦٣٠
الانفاالانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٣١٧	٣٦٥	٥١٧	٦٨١	٨٦١	١٢٤٢	١٧٨٦	٢١٩٠	٢٥٣٩
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٢١٨٨	٢٧٠٧	٣٦٤٩	٤٩٠٢	٤٧٦٢	٧٦٥٢	١٠٢٠٥	١٢١٥٤	١٢٨١٢
مجمل الاستثمار	٣٨١	٥٧٦	٧٠٠	١٠٠٤	١٣٩١	٣٥٦٧	٤٤٧٥	٥٢٣٧	٥٥٢٠
صادرات السلع والخدمات	٦٢	١٢٨	١٦٢	٢١٤	٢٧٩	٢٤٢	٤٧٤	٨٠٣	٨٠٥
ناقصا : واردات السلع والخدمات	٦٨٤	٩٢٩	١٢٥١	١٨٦٦	٣٥٠٦	٤٤٨٣	٦٧٧٤	٨٤٦٥	٩٠٤٦
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	٢٢٦٤	٢٨٤٧	٣٧٧٧	٤٩٣٥	٦٤٨٧	٨٢٢٠	١٠١٦٦	١١٩١٩	١٢٦٣٠

المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط : كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٢ – السنة الثانية عشرة – صنعاء – أبريل ١٩٨٣ – ص ص : ٣٤٠–٣٤١ .

جدول رقم (٢) – الدخل القومي المتاح وتخصيصاته بالأسعار الجارية خلال الفترة من عام ٧٣/٧٢ وحتى عام ١٩٨١/٨٠ (بملايين الريالات اليمنية)

البنـــود / السنوات	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
تعويضات العاملـين	٤٩٥	٦٠٠	٧٩٢	١٠٢٩	١٢٨٤	١٩٣٨	٢٦١٩	٣٠٩٤	٣٤٣٤
صافي دخول عوامل الإنتاج من العالم الخارجي	٢٨٢	٣٢٧	٥٤٨	٧٦٣	٩٩٤	١٣٣٢	١٧٤٣	٢١٦٠	١٨٩٩
فائض التشغيـل	١٥٧٢	١٩٧٣	٢٦٢٦	٣٣٤١	٤٠٥١	٤٦١٧	٥٧٠٩	٦٥٦٧	٦٧٥٥
صافي الضرائب غير المباشرة	١٤٧	٢٠٨	٢٧٥	٤٦٢	١٠١٩	١٤٧١	١٥٩٣	١٩٦٧	٢١٢٥
صافي التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجي	٣٢٠	٣٩١	٨٤٩	١٩٨٩	٣٤٩٠	٤٣٨٢	٣٩٣٦	٤٠٢٢	٣٣٦٢
الدخل القومي المتاح	٢٨١٦	٣٤٩٩	٥٠٩٠	٧٥٨٤	١٠٨٣٨	١٣٧٤٠	١٥٦٠٠	١٧٨١٠	١٧٥٧٥
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٣١٧	٣٦٥	٥١٧	٦٨١	٨٦١	١٢٤٢	١٧٨٦	٢١٩٠	٢٥٣٩
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٢١٨٨	٢٧٠٧	٣٦٤٩	٤٩٠٢	٧٤٦٢	٧٦٥٢	١٠٢٠٥	١٢١٥٤	١٢٨١٢
الإدخـــــار	٣١١	٤٢٧	٩٢٤	٢٠٠١	٢٥١٥	٤٨٤٦	٣٦٠٩	٣٤٦٦	٢٢٢٤
تخصيصات الدخل القومي المتاح	٢٨١٦	٣٤٩٩	٥٠٩٠	٧٥٨٤	١٠٨٣٨	١٣٧٤٠	١٥٦٠٠	١٧٨١٠	١٧٥٧٥

المصدر : المرجع السابق – ص ص : ٣٤٢–٣٤٣ .

جدول رقم (٣) – تمويل رأس المال بالأسعار الجارية خلال الفترة من عام ٧٣/٧٢ وحتى عام ١٩٨١/٨٠ (بملايين الريالات اليمنية)

البنود / السنوات	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
الادخـــار	٣١١	٤٢٧	٩٢٤	٢٠٠١	٢٥١٥	٤٨٤٦	٣٦٠٩	٣٤٦٦	٢٢٢٤
اهتلاك رأس المال الثابت	٥٠	٦٦	٨٤	١٠٣	١٣٣	١٩٤	٢٤٥	٢٩١	٣١٦
صافي التحويلات الرأسمالية من العالم	٥٢	٣٧	٣٧	١٢٢	٥٤	٢٠٠	٤٥٣	١٦٩	(–)٢٣٤
تمويل التراكم	٤١٣	٥٣٠	١٠٤٥	٢٢٢٦	٢٧٠٢	٥٢٤٠	٤٣٠٧	٣٩٢٦	٢٣٠٦
صافي الاقراض الى العالم الخارجي	٣٢	(–) ٤٦	٣٤٥	١٢٢٢	١٣١١	١٦٧٣	(–) ١٦٨	(–) ١٣١١	(–) ٣٢١٤
صافي حيازة الخصوم الأجنبية المتداولـة	٣٨	١٢٩	١٤٧	١٩٩	١٨٨	٣٤٠	٩٣٢	١٣٠٢	١٢١٧
صافي الخصوم الأجنبية المتداولة وصافي الأقراض الى العالم الخارجي	٧٠	٨٣	٤٩٢	١٤٢١	١٤٩٩	٢٠١٣	٧٦٤	(–) ٩	(–) ١٩٩٧

البنود / السنوات	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
التغير في المخزون مجمل تكوين رأس المال الثابت	٤٧ ٣٣٤	١٢٠ ٤٥٦	١٢٦ ٥٧٤	١٥٥ ٨٤٩	١٠٥ ١٤٩٦	٤٠٧ ٣١٦٠	٣٠ ٤٤٤٥	٣٥٥ ٤٨٨٢	١٠٧ ٥٤١٣
صافي الأقراض الى العالم الخارجي	٣٢	(–) ٤٦	٣٤٥	١٢٢٢	١٣١١	١٦٧٣	١٦٨	(–) ١٣١١	(–) ٣٢١٤
التراكم الإجمالي	٤١٣	٥٣٠	١٠٤٥	٢٢٢٦	٢٧٠٢	٥٢٤٠	٤٣٠٧	٣٩٢٦	٢٣٠٦
صافي حيازة الأصول المالية	٧٠	٨٣	٤٩٢	١٤٢١	١٤٩٩	٢٠١٣	٧٦٤	(–) ٩	(–) ١٩٩٧
صافي حيـازة الأصول المالية	٧٠	٨٣	٤٩٢	١٤٢١	١٤٩٩	٢٠١٣	٧٦٤	– (٩)	(–) ١٩٩٧

المصدر : المرجع السابق – ص ص : ٣٤٤–٣٤٥

جدول رقم (٤) – الصفقات الخارجية بالأسعار الجارية خلال الفترة من عام ٧٣/٧٢ وحتى عام ١٩٨١/٨٠ (بملايين الريالات اليمنية)

البنود / السنوات	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	البنود / السنوات	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
										الصفقات الخارجية الجارية									
واردات السلع والخدمات	٦٨٤	٩٢٩	١٢٥١	١٨٦٦	٣٥٠٦	٤٤٨٣	٦٦٧٤	٨٤٦٥	٩٠٤٦	صادرات السلع والخدمات	٦٢	١٢٨	١٦٢	٢١٤	٢٧٩	٢٤٢	٤٧٤	٨٠٣	٨٠٥
فائض الدول من العمليات الجارية	(–) ٢٠	(–) ٨٣	(–) ٣٠٨	(–) ١١٠٠	(–) ١٢٥٧	(–) ١٤٧٣	(–) ٦٢١	(–) ١٤٨٠	(–) ٢٩٨٠	صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	٢٥٢	٢٥٢	٤٢٩	٥٨١	٧٧١	٩٧٥	١٢١٧	١٤٢٣	١٣٥٦
										صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	٣٠	٧٥	١١٩	١٨٢	٢٢٣	٣٥٧	٥٢٦	٧٣٧	٥٤٣
										صافي التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجي	٣٢٠	٣٩١	٨٤٩	١٩٨٩	٣٤٩٠	٣٤٨٢	٣٩٣٦	٤٠٢٢	٣٣٦٢
التصرف في الايرادات الجارية	٦٦٤	٨٤٦	١٥٥٩	٢٩٦٦	٤٧٦٣	٥٩٥٦	٦١٥٣	٦٩٨٥	٦٠٦٦	الايرادات الجارية	٦٦٤	٨٤٦	١٥٥٩	٢٩٦٦	٤٧٦٣	٥٩٥٦	٦١٥٣	٦٩٨٥	٦٠٦٦
										الصفقات الخارجية الرأسمالية									
صافي حيازة الأصول المالية	٧٠	٨٣	٤٩٢	١٤٢١	١٤٩٩	٢٠١٣	٧٦٤	(–) ٩	(–) ١٩٩٧	فائض الدولة من العمليات الجارية	(–) ٢٠	(–) ٨٣	٣٠٨	١١٠٠	١٢٥٧	١٤٧٣	(–) ٦٢١	(–) ١٤٨٠	(–) ٢٩٨٠
										صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	٥٢	٣٧	٣٧	١٢٢	٥٤	٢٠٠	٤٥٣	١٦٩	(–) ٢٣٤
										صافي الخصوم الأجنبية المتداولة	٣٨	١٢٩	١٤٧	١٩٩	١٨٨	٣٤٠	٩٣٢	١٣٠٢	١٢١٧
المدفوعات	٧٠	٨٣	٤٩٢	١٤٢١	١٤٩٩	٢٠١٣	٧٦٤	(–) ٩	(–) ١٩٩٧	المستحصلات	٧٠	٨٣	٤٩٢	١٤٢١	١٤٩٩	٢٠١٣	٧٦٤	(–) ٩	(–) ٩٩٧

المصدر : المرجع السابق – ص ص : ٣٤٦-٣٤٧

جدول رقم (٥) – عناصر الإنفاق والدخل القومي والإنتاج الإجمالي والدخل المتاح بالأسعار الجارية خلال الفترة من عام ٧٣/٧٢ وحتى ١٩٨١/٨٠
(بملايين الريالات اليمنية)

البيـــان / السنـــوات	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٣١٧	٣٦٥	٥١٧	٦٨١	٨٦١	١٢٤٢	١٧٨٦	٢١٩٠	٢٥٣٩
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٢١٨٨	٢٧٠٧	٣٦٤٩	٤٩٠٢	٧٤٦٢	٧٦٥٢	١٠٢٠٥	١٢١٥٤	١٢٨١٢
صافي الاستثمـار	٣٣١	٥١٠	٦١٦	٩٠١	١٢٥٨	٣٣٧٣	٤٢٣٠	٤٩٤٦	٥٢٠٤
الصـــادرات	٣٤٤	٤٥٥	٧١٠	٩٧٧	١٢٧٣	١٥٧٤	٢٢١٧	٢٩٦٣	٢٧٠٤
ناقصا : واردات السلع والخدمات	٦٨٤	٩٢٩	١٢٥١	١٨٦٦	٣٥٠٦	٤٤٨٣	٦٧٧٤	٨٤٦٥	٩٠٤٦
الدخل القومي بسعر السوق	٢٤٩٦	٣١٠٨	٤٢٤١	٥٥٩٥	٧٣٤٨	٩٣٥٨	١١٦٦٤	١٣٧٨٨	١٤٢١٣
الانتاج الاجمالي بسعر المنتج	٢٩٥٥	٣٧٢٣	٤٨٩٢	٦٤٠٦	٨٧٢٨	١١٧٨٣	١٥٠٤٠	١٧٥٤١	١٨٨٤٢
الدخل القومي المتـاح	٢٨١٦	٣٤٩٩	٥٠٩٠	٧٥٨٤	١٠٨٣٨	١٣٧٤٠	١٥٦٠٠	١٧٨١٠	١٧٥٧٥

المصدر : مجمع من المصدر السابق – ص ص : ٣٢٠–٣٤٨

الهوامش :

(١) الجهاز المركزي للتخطيط : النتائج النهائية للتعداد العام للمساكن والسكان فبراير ١٩٧٥ ــ صنعاء ، مايو ١٩٨٠ ــ ص ص : ١٠ ــ ١١ .

(٢) للاطلاع على جداول النتائج النهائية للتعداد أنظر :

ــ الجهاز المركزي للتخطيط : كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٠/٧٩ ، السنة العاشرة ، صنعاء، يوليو ١٩٨١ ، الفصل الثاني .

ــ الجهاز المركزي للتخطيط : كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ، السنة الحادية عشرة ، صنعاء ، ابريل ١٩٨٢ ، الفصل الثاني .

ــ الجهاز المركزي للتخطيط : كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٢ ، السنة الثانية عشرة ، صنعاء، ابريل ١٩٨٣ ، الفصل الثاني .

(٣) Yemen Arab Republic; Final report; on the airphoto interpretation project of the Swiss technical co-operation service, Berne, Zurich, April 1978.

(٤) الجهاز المركزي للتخطيط : النتائج النهائية للتعداد العام للمساكن والسكان فبراير ١٩٧٥ ــ صنعاء ــ مايو ١٩٨٠ ــ ص : ٨ .

(٥) الجهاز المركزي للتخطيط : مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الجمهورية العربية اليمنية (مؤشرات اولية من مسح الخصوبة لعام ١٩٧٩) ــ صنعاء ــ يوليو ١٩٨٢ ــ ص : ١٥ .

(٦) للاطلاع على الجداول انظر :

وزارة الزراعة والثروة السمكية : خلاصة النتائج النهائية للتعداد الزراعي في محافظات الجمهورية العربية اليمنية ــ صنعاء ــ ابريل ١٩٨٣ ــ ص ص : ١٨ ــ ٧٣ .

(٧) للاطلاع على الجداول انظر :

١ ــ الجهاز المركزي للتخطيط : كتاب الاحصاء السنوي للاعوام ١٩٨٠/٧٩ الى ١٩٨٢ ــ صنعاء ــ الفصل الثالث (الزراعة) .

٢ ــ

Ministry of Agriculture & Fisheries; Estimates of agricultural production (including Livestock , Forestry and Fisheries), 1970/71–1980, Sana'a, September 1981, pp.1–3.

(٨) للاطلاع على الجداول انظر :

الجهاز المركزي للتخطيط : دراسة في نمط وتركيب الاستهلاك العائلي في الجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٨١ ــ صنعاء ــ أغسطس ١٩٨٢ ــ ملحق الجداول .

(٩) أصدر مركز تنمية الصناعة للدول العربية النظام الموحد لحسابات الدخل القومي لدول الجامعة العربية في يناير ١٩٧١ ، ويستمد النظام المقترح تطبيقه في دول الجامعة العربية هيكله الاساسي من نظام الامم المتحدة الجديد لحسابات الدخل القومي ، ويتكون النظام المقترح من أربعةحسابات رئيسية يتم اعدادها جميعا على المستوى القومي وهي :

الحساب الاول : الناتج المحلي الاجمالي والانفاق .

الحساب الثاني : الدخل القومي المتاح وتخصيصاته .

الحساب الثالث : حساب تمويل الاستثمار .

الحساب الرابع : حساب الصفقات الخارجية .

المراجـــع

اولا ــ الكتـــب :

١ ــ اسماعيل محمد هاشم : التخطيط الاقتصادي والتنمية والحسابـات القوميـة ــ دار الجامعات المصرية ــ الاسكندرية ــ ١٩٧٣ .

٢ ــ بدوي خليل مصطفى : الاحصاءات التطبيقية في المملكة العربية السعودية ــ معهد الادارة العامة ــ الرياض ــ صفر ١٣٩٦هـ / فبراير ١٩٧٦م .

٣ ــ جواد هاشم : الحسابات القومية ــ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ــ بيروت ــ ١٩٧٢

٤ ــ سليمان نور الدين : الاحصاءات واستخداماتها التخطيطية ــ دار النهضة العربيـة ــ القاهـرة ــ ١٩٦٣ .

٥ ــ عبد المنعم ناصر الشافعي : مبادىء الاحصاء ــ الجزء الثاني ــ الطبعة الرابعة ــ مكتبة النهضة المصرية ــ القاهرة ــ ١٩٥٩ .

٦ ــ محمد عادل العاقل : مبادىء الاحصاء ــ الجزء الثاني ــ كلية التجارة ــ جامعة حلب ــ حلـب ــ ١٩٦٧ .

٧ ــ محمد مبارك مجير : الحسابات الاقتصادية القومية ــ مكتبة الانجلو المصرية ــ القاهرة ــ ١٩٦١ .

٨ ــ ناظم حيدر : الاحصاء التطبيقي ــ الطبعة الاولى ــ مطبعة دمشق ــ دمشق ــ ١٩٧٤/٧٣ .

9– Croxton, F.E. & Cowden, D., J.; Applied general statistics, Prentice Hall, New York, 1964.

10– Olive, Jean, dunn & Virginia, A., Clark; Applied statistics, John Wiley & Sons, New York, 1974.

ثانيا ــ النشرات والمجلات :

١ ــ الجهاز المركزي للتخطيط : النتائج الاولية للتعداد العام للمساكن والسكان فبراير ١٩٧٥ ــ الطبعة الثانية ــ صنعاء ــ ابريل ١٩٧٥ .

ــ الاوضاع السكانية في الجمهورية العربية اليمنية ــ صنعاء ــ ديسمبر ١٩٧٦ .

ــ الحسابات القومية للجمهورية العربية اليمنية (٧٠/٦٩ ــ ١٩٧٦/٧٥) ــ صنعاء ــ فبراير ١٩٧٩ .

ــ النتائج النهائية للتعداد العام للمساكن والسكان فبراير ١٩٧٥ ــ صنعاء ــ مايو ١٩٨٠ .

ــ تقييم وتحليل نتائج تعداد المساكن والسكان فبراير ١٩٧٥ (توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي) ــ صنعاء ــ ابريل ١٩٨١ .

ــ كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٠/٧٩ ــ السنة العاشرة ــ صنعاء ــ يوليو ١٩٨١

ــ كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ــ السنة الحادية عشرة ــ صنعاء ــ ابريل ١٩٨٢ .

ــ مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الجمهورية العربية اليمنية ــ صنعاء ــ يوليو ١٩٨٢ .

ــ دراسة في نمط وتركيب الاستهلاك العائلي في الجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٨١ ــ صنعاء ــ اغسطس ١٩٨٢ .

ــ كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٢ ــ السنة الثانية عشرة ــ صنعاء ــ ابريل١٩٨٣

الجهاز المركزي للتخطيط : تقييم وتحليل نتائج التعداد العام للمساكن والسكان فبراير ١٩٧٥ (انماط التوزيع السكاني والهجرة الداخلية) ــ صنعاء ــ مايو ١٩٨٣ .

٢ ــ سيد احمد البواب : دليل الحسابات القومية ــ الاهرام الاقتصادي (ملحق رقم ٦) ــ القاهرة ــ ١٥ مايو ١٩٦٩.

٣ ــ عبد الكريم الارياني : الخصائص السكانية والعمرانية في الجمهورية العربية اليمنية من واقع التعداد الاول للسكان . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ــ العدد السادس والعشرين ــ السنة السابعة ــ الكويت ــ ابريل ١٩٨١ ــ ص : (١٥ ــ ٣٣) .

٤ ــ وزارة الزراعة والثروة السمكية : خلاصة النتائج النهائية للتعداد الزراعي في محافظات الجمهورية ــ صنعاء ــ ابريل ١٩٨٣ .

5– Ministry of Agriculture & Fisheries; Estimates of Agricultural production (including Livestock) Forestry and Fisheries, 1970/71–1980, Sana'a, September 1981.

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكّمة

رئيس مجلس الإدارة
د. سعد جاسم الهاشل

رئيس التحرير
أ.د. فكري حسن ريان

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضر الحوار التربوي ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

★ تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية .

★ تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الاقطار .

★ تطلب قواعد النشر من رئيس التحرير .

★ تقدم مكافأة رمزية للناشرين بها .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب ١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢ر٥ د.ك	وللطلاب ١ر٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي	
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولاراً أمريكياً	

توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير ـ المجلة التربوية ـ ص.ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الكويت